**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
**République Algérienne Démocratique et Populaire**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة -

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

# علمية النحو العربي
# دراسة في كتاب التفكير العلمي
# لحسن خميس الملخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات تطبيقية

إعداد الطالبتين:
*- سعاد بوكماية
*- عائشة مرباح

إشراف الأستاذ:
الجيلالي جقال

السنة الجامعية: **2016/2015**

# دعـــــــــــاء

اللهم انفعنا بما علمتنا، و ما ينفعنا وزدنا علما.

اللهم اضيء بالعلم طريقنا ،وقوي به سواعدنا ،واشدد من عزائمنا ،ولا توثق به غيرنا ولا تحرمنا من عزيمة نيله وطلبه من كل مكان والزيادة منه في كل آن، فأعطنا منه نورا يقوي به الإيمان وصلي الله وسلم وبارك على سيدنا محمد صاحب العلم ،سيد الأمم .

# شكـــر و عرفـــان

انطلاقا من الحديث النبوي الشريف :" من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير و من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل "

فشكرنا الأول لله الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه ولا تطيب الجنة إلا برؤيته... و الذي وفقنا لإتمام هذا البحث المتواضع.

والشكر إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

والشكر إلى كل من علمنا حرفا في جنبات المركز الجامعي لميلة ،ونخص بالذكر الأستاذ المشرف جيلالي جقال الذي كان لجهوده المخلصة،وتوجيهاته ،وآرائه السديدة التي ذللت العقبات،بالغ الأثر في انجازنا لهذا البحث ،فالثناء العطيم له وجزاه الله خير الجزاء،وندعو الله أن يوفقه ويرعاه ويحقق له مسعاه.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الخثير داودي على ما قدمه لنا من نصائح ،ولا ننسى الأستاذ سليم عواريب والأستاذ عبد الغاني قبايلي والى كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو من بعيد .

# ويبقى الشكر لله عز وجل

# إهـــــــداء

بكل محبة أهدي ثمرة جهدي هذه :

إلى الغاليين اللذين أفنيا عمرهما لأصل إلى هذا المستوى ، شمسي وقمري المنيرين أبي وأمي الكريمين فأحييكما تحية علم ومحبة ، وأشهد أنكما علمتماني أن أكون للعلم طالبة شغوفة ،وأن أقتل الحروف في سبيل النجاح ،وأن أضحك للصعاب في كل آن ،فإليكما يا والدي أهدي ثمرة جهدي أطال الله في عمركما .

إلى الذين عشت معهم سنين عمري وشاركوني بسمة الحياة وآلامها ،أخواتي الأعزاء مسك الحياة حفظهم الله من كل سوء ،مريـــم،الزهـــراء ،خديـــجة .

إلى أخواي الحبيبان ،أحمـــــد و عبد الباسط اللذان أشعر معهما بالبهجة والسرور ،وإلى زينة الحياة الدنيا أحبائي الكتاكيت . رحمـــــة ،رحـــــيل،وكريـــمة ،وإلى كل الأقارب كل باسمه .

وإلى من بدونهم لا تحلو الحياة صديقاتي :سعاد ،إكرام ،دليلة ،حياة ،أحلام ،هدى،أشواق ،سناء ونسيبة .

وإلى من أبعدتهم عني المسافات : ابتســـــام ونعيـــمة .

إلى الغالي على قلبي وإلى من بعثه الله ليكون عونا لي في حياتي . جهـــــاد

عـــــائـــشـــــــة

# إهـــــــداء

إلى من شكرهم عقلي و قلبي، قبل أن يشكرهم لساني و قلمي، كيف لا وهم سندي و ونسي و رفقاء دربي، أهدي لهم ثمرة جهدي هذه مع علمي بأن هذا الإهداء لا ولن يفي لأي منهم ما يستحق على ما قدم .

إليكما يا والداي العزيزان،مع حيرتي بمن منكما أبدأ فكلاكما كل ما أملك في هذه الدنيا ،وأنتما من دفعتماني دائما إلى الدراسة ،فأدامكما الله لي وأطال في عمركما .

إليكما أختاي الغاليتان:دليـــــلة وسمـــــية ،العزيزتان على قلبي والغاليتان على روحي ،حفظكما الله لي .

إلى أخواي الحبيبان و الرائعان :أســـــامة وكريـــــــم،اللذان أشعر معهما بالبهجة والسرور،أدامكما الله لي فرحا لي في هذه الدنيا .

إلى أميرة قلوبنا وضحكة بيتنا، إليك يا غالية: آيـــــــة العزيزة، أدام الله لك العافية ياربه و إلى كل أهلي و أقاربي .

إلى صديقاتي:عائشة ،رتيبة ،صليحة ،حياة ،دليلة ،أسماء،بسمة ،سمية ،صبرينة ،الزهراء ،كنزة ،وإلى كل زميلاتي بالجامعة.

إلى الغاليين على قلبي والقريبان مني:راضية، ونبيـــــــل.

إلى من بعدتني عنهن المسافات وبقين إلي أقرب الصديقات :هدى ليندة.

إلى كل من قدم لي الدعم المعنوي ولو بكلمة.

سعـــــــــــــاد

# مقدمة

## مقدمة

يعدّ النحو العربي من أكثر العلوم اللغوية التي أخذت حيزًا كبيرًا في الدّراسات العربية، ذلك انّه مقسم من ناحية الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

- النحو العلمي.
- النحو التعليمي.

النحو العلمي وهو الذي يتناول بالدراسة الجانب التجريدي التنظيري، الذي يبحث في القضايا النحوية محاولا تعليلها وتفسيرها وتحليلها، ومن أهم قضاياه: العامل بنوعيه، والذي اختلفت الآراء حوله بين مؤيد ومعارض لتناوله في القضايا النحوية العربية.

النحو التعليمي وهو الذي يبحث سبل تيسير العملية التعليمية للنحو العربي ومحاولة إيجاد الوسائل والآليات التي تجعل منه قابلا للتدريس وتفسير الظواهر النحوية على حسب المستويات التعليمية في مناهج التعليم.

وبما أن بحثنا قد عنون بـ"علمية النحو العربي" فقد تطرقنا إلى الجانب الاول من هذا العلم محاولين بذلك إبراز سمة العلمية التي امتاز بها النحو العربي، كالوصف والتحليل والعلل... لهذا اخترنا أن تكون دراستنا في كتاب التفكير العلمي في النحو العربي لحسن خميس الملخ.

وقد عالجنا موضوع بحثنا بطرح إشكالات موضوعية كان أهمها:

- ما المقصود بعلمية النحو العربي؟
- أين تتجلّى العلمية في النحو العربي؟
- ما هو مفهوم علمية النحو العربي من وجهة نظر حسن خميس الملخ؟

وأما عن سبب اختيارنا لهذا الموضوع فيمكن القول أن حبنا للنحو بصفة عامة والقيمة العلمية والأهمية التي يحملها كتاب التفكير العلمي في النحو العربي لحسن خميس الملخ كان الدافع الرئيس لاقتحام ميدان هذه الدراسة وهناك أسباب أخرى تتمثل في جدة الموضوع، وكونه موضوع مشوق يحفز على البحث.

وقد انطوى موضوع هذا البحث تحت خطة متكونة من مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة، فأما المدخل فتناول نبذة تاريخية عن نشأة النحو وتطوره، أما الفصل الأول فكان الجانب النظري لهذه الدراسة حيث تناول مجموعة من المفاهيم منها: التفكير العلمي وبينية التفكير العلمي، والاستقراء والتحليل والتفسير، تطرق هذا الفصل أيضا إلى مفهوم القياس والتعليل والتفريق بين القاعدة والتقعيد، أما الفصل الثاني والذي كان الجانب التطبيقي لهذه الدراسة الذي كان بعنوان دراسة في كتاب التفكير العلمي في النحو العربي حيث تناول مفهوم علمية النحو العربي من منظور حسن خميس الملخ من خلال الاستقراء والتحليل والتفسير والثنائيات المغايرة مع الفرق بين النحو الثابت والنحو المتغير والفرق بين المعرب والنحوي كما تناول بعض النماذج ومنها تقسيم الكلم ونظرية العامل، وخلص هذا البحث إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفيما يخص المنهج المعتمد فقد فرضت طبيعة البحث المزاوجة بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد اعتمد هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

الكتاب **لسبويه**، الخصائص لابن جني، اللغة العربية معناها ومبناه **لتمام حسان**، كتاب في النحو العربي نقد وتوجيه **لمهدي المخزومي**، كما اعتمد على معاجم أهمها معجم لسان العرب **لابن منظور**.

وكأي بحث من البحوث لم يخلُ هذا البحث من الصعوبات والعراقيل منها: ضيق الوقت وسعة الموضوع لأن التوغل في مثل هذا الموضوع _ **علمية النحو العربي**_ يتطلب منا وقتا كثيرا ونحن كنا مقيدين بالوقت وكون الموضوع جديداً لم تكن هناك دراسات حوله، وكذا صعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي تخدم البحث لا سيما الورقية منها، الذي استدعى اللجوء إلى الكتب الإلكترونية والتي تعيق الباحث أثناء انتقاءه للمادة المطلوبة.

ولولا عون الله سبحانه وتعالى وتسديده لعباده في أمورهم وكونه الملاذ في مواجهة تلك الصعوبات وتذليلها لما تمكنا من انجاز هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير لم يبق لنا إلا أن نحمد ونشكر العلي القدير الذي وفقنا في اتمام هذا البحث، ونجدد شكرنا الجزيل للأستاذ الفاضل ***الجيلالي جقال***.

# مدخل

# مدخل

## نشأة النحو وتطوره

- نشأة النحو العربي
- أسباب نشأة النحو العربي
- واضع النحو العربي
- مراحل تطور الدرس النحوي

## نشأة النحو وتطوره:

نشأت الدراسات اللغوية بفروعها المختلفة وموضوعاتها الدقيقة ومناهجها المتنوعة في رحاب القرآن الكريم، لآن العلماء وقفوا أمام الآيات الكريمة محاولين فهمها والغوص في معانيها واستخراج أحكامها، وقد أيقنوا أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بدراسة هذه اللغة الشريفة التي نزل بها القرآن الكريم على أشرف الخلق محمد **صلى الله عليه وسلم** ، لذلك فإننا نرى الكثير من العلوم التي نتجت عن دراسة القرآن الكريم، ومن بينها الدرس النحوي، الذي كلن يحتل الصدارة من بين هذه العلوم باعتباره أسبق علوم العربية ظهورا وأوسعها أطوارًا، ولأن الحديث عن مثل هذه الجزئيات، يستدعي بنا الكشف عن ماهية هذا العلم وأهم المراحل التي سار عليها.

### 1/ نشأة النحو:

كان العرب في الجاهلية يتكلمون العربية الفصحى على سجيتهم التي فطرهم اله عليها، إلى أن جاء الله بالإسلام، و أظهره على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا وأقبلوا إليه أرسالا واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة واستبان منه في الأعراب الذي هو حليها والموضع لمعناه"[1]، فخشي العلماء حينها من ضياع اللغة العربية لغة القرآن والحديث، فأدى بهم حرصهم الشديد على العربية إلى التفكير في وضع أصول وقواعد هذه الألسنة المائلة عن القانون العربي، وكان من بين هذه الأصول علم النحو.

### 2/ أسباب نشأة النحو:

من خلال ما سبق ذكره، يمكن لنا باختصار أن نرد أسباب نشأة علم النحو إلى عاملين اثنين هما:

- شيوع اللحن وانتشاره بين المسلمين بسبب دخول الأعجام في الدين الإسلامي.

[1]- أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ط2، 2009، ص 11

– غيرة المسلمين وحرصهم على لغة دينهم، لغة القرآن والحديث، لاسيما وأن اللحن قد وصل إلى القرآن الكريم.

**3/ واضع علم النحو:**

اختلف الرواة والنحاة في واضع علم النحو، حيث تعددت الآراء واضطربت الروايات في ذلك ولعل أشهرها تلك التي كانت تدور بين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وأبو الأسود الدؤلي رحمه الله.

**الرواية الأولى:** يرى فريق من العلماء "لأن **علي بن أبي طالب** أول من وضع النحو وأنه دفع إلى **أبي الأسود الدؤلي** بصحيفة فيها: بسم الله الرحمان الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف... إلى آخره وأمره بتكميله."[1]

**الرواية الثانية:** زمن الرواة من يقول: إن أبو الأسود الدؤلي هو أول من استنبط النحو وأخرجه من العدم إلى الوجود، ويدل على ذلك بما جاء في قصته الشهيرة مع ابنته" حين قالت له يوما: يا أبت ما أحسن السماء قال أي بنية نجومها، فقالت: لم أرد أي شيء منها أحسن؟ وإنما تعجبت من حسنها، فقال لها إذا فقولي ما أحسن السماء فحينئذ وضع الكتاب."[2]

وأشهر الروايات على أن الخطوة الأولى لضبط علم العربية هي وضع النقاط على الحروف والتي كان من وراءها أبو الأسود نفسه، وذلك حين شاع اللحن ووصل إلى القرآن حتى أن أبا الأسود سمع قارئًا يقرأ " أن الله بريء من المشركين ورسولِه" فقال ما ظننت أمر الناس وصل إلى هذا، فطلب حينها من الأمير لأن يبلغه كاتبا فاطنا يعي ما أقول، فأتى به فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين."[3]

---

[1]- محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك في أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1،ط1، 2001، ص 09

[2]- جمال الدين أبي الحسن القفطي، أنباه الرواة على أنبه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ج1 ط1، 1986م، ص42

[3]- أبو الحسن سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين والبصريين، تحقيق طه محمد الزيني، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، مصر، دت، ص12

ويظهر لنا أن نسبة النحو إلى **أبي الأسود الدؤلي** لها أساس صحيح، وذاك أن الرواة يكادون يُجمعون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف وواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتماشى مع قانون النشوء وواضح كذلك ان هذا يلفت النظر إلى النحو، فعمل ابي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له."[1]

## 4/ تعريف النحو:

### لغة:

النحو القصد والطريق، يكون طرفا ويكون إسما، نحاه ينحوه و ينحاه نحواً وانتحاه ونحو العربية منه.[2]

وجاء في مقياس اللغة: (نحو) النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه ولذلك يسمى نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به[3]، وعلى هذا فإن المعنى اللغوي للنحو هو القصد كما دل عليه كلا التعريفين.

### اصطلاحا:

نظرا لأهمية هذا العلم واحتلاله المكانة الأولى بين علوم العربية، فقد حظي بتعاريف كثيرة ومتنوعة، تنوعت بين القديم والحديث.

### *أ/ عند القدامى:*

- **ابن جني( ت: 302هـ):**" هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتحقير والتكسير.... ليلحق من ليس من اهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطلق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نَحَوْتُ نَحْواً كقولك قصدت قصدا، ثم خص به هذا القبيل من العلم".[4]

---

[1]- أحمد أمين ،ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ج2، 1987م،ط1، 2006م، ص 71

[2]- **ابن منظور**، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، دار الصبح، بيروت، لبنان، ج 14،ط1، 2006م، ص71

[3]- أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح :عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، ج5، ص 403

[4]- **أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، دت، ص 34

– **ابن عصفور( ت: 669 هـ):** النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[1]والذي نخلص إليه أن ابن عصفور قد اخلط بين أصول النحو والنحو حين ذكر المقاييس لأن المقياس مبحث من مباحث أصول النحو، يستعمله النحاة في الاستدلال على صحة القاعدة النحوية، ولذلك فإن تبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبيينا لحقيقة النحو وعلم مقاييس الكلام هو النحو.

– **السكاكي( ت: 325 هـ):** يذهب السكاكي في تعريفه للنحو بأنه معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية."[2]

***ب/ عند المحدثين:***

– **إبراهيم مصطفى:** يرى إبراهيم مصطفى بأن النحو هو:" قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها."[3]

– **مهدي المخزومي:** يرى المخزومي أن النحو" عارضة لغوية تخضع لما تخضع له عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا، لأن اللغة متطورة أبدا والنحوي الحق أن يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابه."[4]

**5/ مراحل الدرس النحوي:**

مرّ الدرس النحوي أثناء تطوره بأربعة مراحل رئيسة وهي:

**أ/مرحلة الوضع التكويني:**

وتبدأ من الإرهاصات الأولى لعلم النحو مع **أبي الأسود الدؤلي**( ت 69هـ) إلى عصر **الخليل ابن أحمد الفراهيدي**( ت 175 هـ) وقد استأثرت بهذه المرحلة مدين البصرة دون

---

[1]- ابن عصفور الإشبيلي، **مثل المقرب**، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الأفق المصرية، ج1، دت، ص 34

[2]- أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، تح: محمد عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2000م

[3]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992، ص1

[4]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1989، ص 12

الكوفة، وذلك لانشغال الكوفة بالقراءة ورواية الأشعار والأخبار، يقول **ابن سلام الجمحي**" كان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب عناية"[1] وقد مثل هذه المرحلة طبقتان من أهل البصرة:

**الطبقة الأولى:** ومن روادها **أبو الأسود الدؤلي** وتلاميذه، وقد كانت جهود هذه الطبقة في النحو تعتمد على السماع والرواية ومشافهة العرب، دون ان تكون هناك أي اجتهادات عقلية.[2]

**الطبقة الثانية:** و يأتي على رأس هذه الطبقة **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي** (ت 117هـ) **وعيسى بن عمر الثقفي**(ت 149هـ)، **وأبو عمرو ابن العلاء**( ت 154هـ) ولقد ظهرت فكرتا القياس والسماع وكان السابق إلى فكرة القياس **ابن اسحاق الحضرمي**،[3] حيث وصفته المصادر بأنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان مائلا إلى القياس في النحو.[4]

**ب/ مراحل النمو والإبداع:**

تبدأ من عهد **الخليل** رئيس الطبقة الثالثة للبصريين و**الرؤاسي** إمام الطبقة الاولى للكوفيين، إلى عصر **الأخفش الأوسط** زعيم الطبقة الخامسة للبصريين و**الفراء** إمام الطبقة الثانية للكوفيين، وبالتالي فهي مرحلة مشتركة بين البصرة والكوفة، وما نلاحظه في هذه المرحلة هي فكرة القياس التي بدأت تنمو وتتطور مع الخليل الذي خطى بالنحو خطوة واسعة إلى الأمام نحو ضبط المسائل وتقعيد القواعد وتتميز الفروع من الأصول.

كما ميز هذه المرحلة ظهور ملكة التصنيف والتنسيق، ويتجلى ذلك في كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفراء.

---

[1]- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ( د ت)، ص 12
[2]- محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، ( د ت) ص 71
[3]- عبد الله بن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1993م ، ص 76
[4]- الزبيدي، طبقات النحويين، ص 31

**ج/ مرحلة النضج والكمال:**

تبدأ من عصر **المازني البصري**( ت 248 هـ) ويعقوب بن السكيت الكوفي(ت 246هـ) إلى آخر عصر المبرد البصري( ت 285هـ) **وثعلب الكوفي**[1] وهي أيضا مرحلة مشتركة بين المدرستين، استندت في الطور السالف الذي هيأ لها النضج والكمال، فقد طفق النحاة يكملون ما فات السابقين، فشرحوا مجمل كلامهم، وأكملوا وضع المصطلحات وفصلوا النحو عن الصرف، أول من سلك هذا السبيل **المازني** فقد ألف كتابا في الصرف ، كما اشتدت مناظرات بين الإمامين **المبر**د خاتم البصريين **وثعلب** خاتم الكوفيين، فكان لكل واحد منهما اجتهاداته ومفرداته، فتمت للنحو أصوله وآلته وانتهى الاجتهاد.[2]

**د/ مرحلة الترجيح والتبسيط:**

وتبدأ من أوائل القرن الرابع هجري وقد اختلفت مشَارِف العلماء في هذا الدور تبعا لمن تتلمذ على يديه، فمنهم من اخد عن البصريين فغلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم من أخد عن الكوفيين فغلبت عليه النزعة الكوفية.[3]

ومن نحاة هذا العصر نذكر **أبو القاسم الزجاجي، ابن السراج، ابن جني،** ومن المتأخرين **ابن الشجري، الزمخشري.**

وأما عن منهج هذه المرحلة فهو– كما هو معروف عند النحاة– قائم على الانتخاب والموازنة بين المدرستين الكوفية والبصرية، حتى أفضى ذلك إلى قيام مذهب نحوي جديد عرف فيما بعد بالمذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية.[4]

---

[1]- محمد الطاطاوي، نشأة النحو، ص 46
[2]- المرجع نفسه، ص 49- 48
[3]- عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص 137
[4]- المرجع نفسه، ص 135- 137

# الفصل الأول

# الفصل الأول

## مصطلحات ومفاهيم

1- مفهوم التفكير العلمي

2- بنية التفكير العلمي

- الاستقراء

- التحليل

- التفسير

3- التفكير العلمي

## 1/ الاستقراء:

### 1/ لغة:

التتبع والنظر والتلمس إذ يقال:" قروت الأرض وقريتها واستقريتها: تتبعتها.

ومن هذا المعنى أطلقت لفظة الاستقراء كمصطلح على ما يقوم به الدارسون المعنيون ببحث موضوع ما من تتبع مادته واستقصائها وجمعها من مصادرها المتعددة، وهذا ما فعله اللغويون الأوائل حين سعوا على استقراء اللغة من أفواه العرب لغرض تدوين ألفاظها ومعانيها وقواعدها الشاملة.[1]

### 2/ اصطلاحا:

يُعرَّفْ الاستقراء بأنَّه: مجموعة الأساليب والطرق العلمية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها أوصافها الذاتية.

## أنواع الاستقراء:

يقسّم العلماء الاستقراء إلى نوعين:

- **استقراء تام:** ويتم فيه تتبع جميع جزئيات الظاهرة الخاصة.

- **استقراء ناقص:** وهو الذي يطلق عليه المنهج الاستقرائي وهو المعتمد في مناهج البحث العلمي.[2]

[1]- محمد حسن آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980 ص 327- 328

[2]- عبد المقصود عبد الغني، نظريات في منهاج البحث العلمي، ص 299

## 2/ التحليل النحوي:

### أ. لغة:

التحليل في اللغة مصدر الفعل( حلّل) الذي يرجع إلى الجدر المعجمي ( حلل)، جاء في اللسان:" حلَّها حلا: فتحها فتحا ونقصها فانحلّت[1] وفي القاموس:" والعقدة نقضها فانحلّت وكل جامد أذيب فقد حلَّ، وحل المكان سكن."[2]

ويذكر **ابن فارس** في معجمه:" أن أصل حل هو فتح الشيء لا يشذ عنه شيء، ومنه حللت العقدة وحلَّ المسافر: نزل، لأنه يحل ما شذّ وعقد، والحلال الذي ضدّ الحرام، كأنه من حللت الشيء إذا أبحته، وأوسعت الأمر فيه.[3]

### ب.اصطلاحا:

اشتهر لفظ التحليل حديثا في شتى العلوم للدلالة على معنى لم تذكره المعاجم القديمة وهو تجزئة الشيء وإرجاعه إلى عناصره المكونة له، فيقال في الطب حلّل الدم، أي أرجعه إلى عناصره.[4]

أما مصطلح التحليل النحوي فيبدو أن أول من استعمله في الدرس اللغوي هو" **تمام حسان**" فقد ورد عنده عدة مرات ولم يقدم له تعريفا محددا، لكن يمكننا أن نفهم من السياقات التي كان يرد فيها أنه يقصد به تجزئة التراكيب وتفكيكها والوقوف على العناصر التي تتشكل منها ومعرفة وظائفها النحوية.[5]

---

[1]- **ابن منظور**، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د ت،، 976/1، (مادة ح ل ل)
[2]- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005، ص 986، (مادة حل)
[3]- ابن فارس، معجم مقياس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ت، 20/2(مادة حل)
[4]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق، مصر، ط4، 2004، ص 194، (مادة ح ل ل)
[5]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994

ويطلق عليه **محمد حماسة عبد اللطيف** مصطلح التحليل النصي يقول:" التحليل هو عملية فك البناء لغويا وتركيبيا من أجل بنائه دلاليا، وهذا يستدعي ضرورة تحديد الأجزاء المراد تحليلها، وبيان دورها وكشف العلاقات بينها".[1]

وأما أول من قدّم مفهوما واضحا لمصطلح التحليل النحوي وحاول أن يضع له تعريفا جامعا مانعا كما استعملها في كتبه استعمالا مقصودا لا عفويا، هو الباحث **فخر الدين قباوة** الذي يقول:" التحليل النحوي الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال."[2]

ويمكن أن نفهم من هذا التعريف أن صاحبه يميز بشكل دقيق ما بين الدرس النظري للنحو والتطبيق العلمي لأحكامه وقوانينه، فيرى أن التحليل النحوي إجراء تطبيقي على النصوص يتم بتفكيك العبارة أو النص لمعرفة الوحدات المكونة له من حيث الصيغة والمعنى المعجمي لوحدات ومعرفة تركيبية من حيث وظائف الوحدات في العبارة والعلاقات القائمة بينها مع الاستعانة في ذلك كله بقرائن المقام والمقال."[3]

ويرى **عبد العليم إبراهيم** أن التحليل النحوي يرد في سياق التعليم وعلى الطالب أن يستطيع تحليل الكلام تحليلا نحويا يكشف عن فهم الوظائف المعنوية للكلمات وما يتوجبه ذلك من ضبط خاص وترتيب معين في نسق الجملة."[4]

**3/التفسير:**

**أ. لغة:**

تدور معاني التفسير حول الإيضاح، والكشف والبيان للشيء.

قال **ابن فارس:**" (فسر) الفاء، والسِّين، والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه."[1]

[1]- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، صر 402

وقال **ابن منظور**: (فسر) الفَسْرُ: البيان، فَسَر الشيءَ يَفْسِرُهُ بالكسر وتقسم بالضم فسرًا وفَسَّرَه: أبانه... وقوله عز وجل:" وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا"[1] والفسر: كشف المغطى والتفسير كشف المراد من اللفظ المشكل، واستفسرته كذا، أي سألته أن يُفَسِرَ لي."[2]

وعُرِّفَ التفسير بأنَّه:" الاستبانة، والكشف، والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل."[3]

وخلاصة القول أن معنى التفسير في اللغة هو الكشف والإيضاح والبيان بلفظ أسهل وأيسر.

ب/ اصطلاحا:

يعرفه **أبو حيان** بأنه:" التفسير: علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية، والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليه حالة التركيب، وتتمات بذلك."[4]

و يعرفه أيضا الإمام الزركشي بقوله:" التفسير هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ."[5]

والنحو العربي كغيره من العلوم نجده يتسم بسمة التفسير أي أنه لا يقف عند حدود الظاهرة النحوية دون أن يجد لها تفسيرا محاولا أن يفسرها على ضوء العلاقات المتشابكة التي

---

[1]- سورة الفرقان، الآية 33

[2]- **لسان العرب**، ج 11، ص 128

[3]- المرجع نفسه، ص 128

[4]- محمد ابن يوسف أبوحيان، بحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية **لبنان**،ط1م 2001، ج1، ص121

[5]- بدرالدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376 هـ، ج1 ص 13

تجمعها بغيرها من الظواهر، بغية الوصول إلى القانون الكلّي الذي تندرج تحته هذه الظاهرة"[1].

فنلاحظ أن النحاة أثناء تبويبهم لمسائل النحو وقضاياه كان لمناهجهم آثار طيبة ونتائج حميدة ساهمت في تيسيره ، وتبسيطه للشيء وإلى جانب ذلك فإن اهتمام جل المصنفات النحوية بسمة" التفسير" جعل منه محل إقبال الدارسين والمهتمين منذ نشأته في قرونه الأولى.

وهم أثناء عرضهم لأصول النحو وأسسه لجئوا إلى التفسير والتعليل وقد أصبح هذا التفسير لغة المؤلفات النحوية ومنهجها بدءاً من القرن الثالث للهجرة.

**مفهوم العلم:**

تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا للدلالة على مجموعة من المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية وجملت القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة مؤسسا على تلك القوانين، وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة.

وإذا رجعنا إلى تعريف العلم في اللغة والاصطلاح نجد أن كلمة علم في اللغة تعني إدراك الشيء على ما هو عليه أي على حقيقته وهو اليقين والمعرفة.

وأما في الاصطلاح" فهو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية."[2]

والعلم هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته.[3]

يرى الدكتور تمام حسان أن خصائص العلم المضبوط أربعة:

[1]- وضحه عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، مكتبة دار العروبة، ط1، 2007، ص 391
[2]- ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض، د ط، د ت، ص 4
[3]- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، دت، ص 136

**أولها: الموضوعية:** والمقصود بها أن يكون التفكير مرتبطا بسلوك الظواهر الخاضعة للملاحظة بحيث تصبح طبيعة موضوع الدراسة هي الفصل في الحكم على الظواهر دون اعتماد على ميول الذات الباحثة ولا عواطفها، وهذه الموضوعية تتحقق بالاستقراء الناقص ثم ضبط نتائجها.

**الاستقراء الناقص:** هو لإجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل من الكثير" لأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال" كما يقول ابن الأنباري :

**أما الاستقراء التام:** فذلك هو العد والاحصاء.

وإذا كان العلم بنوعيه( المضبوط وغير المضبوط) يمتاز بالموضوعية لاعتماده على الاستقراء في عمومه، فإن العلم المضبوط يمتاز بالاستقراء الناقص ومن ثم يكون صناعة على حين يتسم غير المضبوط بالتام فيصبح معرفة.

**اما الخاصية الثانية: فهي الشمول:** والمقصود به ألا يقع العلم بالنظر الجزئي إلى حقل الظواهر التي يتناولها ولا يدرس البعض منها دون البعض وهذه الخاصية تقوم بالاتكاء على مبدأ الحتمية في التعميم وتجريد الثوابت بواسطة الاعتماد على المتغيرات.

**أما الخاصة الثالثة: من صفات العلم هي التماسك:** والمقصود بها الترابط العضوي بين عناصر الموضوع المدروس بعدم التناقض بين فكرة وأخرى ثم التصنيف للسيطرة على مفردات العلم.

**والخاصية الرابعة :هي الاقتصاد:** بأن نستغني بالأصناف عن المفردات في العبارة العلمية وبأن تقصد القاعدة كل الجزيئات التي تنطبق عليها.[1]

[1]- تمام حسان، الأصول، أميرة للطباعة، 2000، ص 16-17-18

## مفهوم التفكير:

لقد عرف التفكير من طرف العديد من العلماء حيث نجد العديد من التعريفات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مختلف.

يعرّفه **ديبونو**: بأنه" استكشاف للخبرة بقصد التوصل إلى هدف يتمثل بالفهم واتخاد القرار والتخطيط، وحل المشكلات والحكم على شيء ما."[1]

كما يعرّفه **باير** بأنه:" عبارة عن عملية عقلية يستطيع المتعلم عن طريقها عمل شيء ذو معنى من خلال الخبرة التي يمر بها."[2]

ويرى **حامد زهران** أن التفكير هو عملية عقلية عليا يستطيع الفرد عن طريقها أن يحل مشكلة معينة في موقف ما، يصل إلى هدف محدد ويعتمد التفكير على عمليتي الاستقراء والاستنباط."[3]

## مفهوم التفكير العلمي:

التفكير العلمي حسب رأي فؤاد زكريا هو ليس حشد المعلومات العلمية أو معرفة طرائق البحث في ميدان معين من ميادين العلم وإنما هو طريقة في النظر إلى الأمور تعتمد أساسا على العقل والبرهان المقنع بالتجربة والدليل.[4]

---

[1]- كمال محمد خليل، سيكولوجية التفكير(برامج تدريبية واستراتيجيات)، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2006، ص 16

[2]- بسام عبد الله طه حسين، التعليم المبني على المشكلات الحياتية وتنمية الفكر، دار المسيرة والتوزيع عمان، ط1 2009، ص 14

[3]- فوزية محمود النجاحي، الاتجاهات الحديثة في تنمية التفكير والابداع( كيف يفكر طفلك) دار الكتاب للنشر والتوزيع القاهرة، الكويت، الجزائر، د ط، 2005، ص 15

[4]- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، عالم المعرفة 1978، ص 11

وهو ذلك النمط من التفكير الذي يعتمد على الأسلوب العلمي أو وجهات النظر العلمية مثل الواقعية والطبيعة والتربوية والتجريبية.

## مناهج التفكير العلمي:

### 1/ المنهج المعياري:

المنهج المعياري بخلاف المنهج الوصفي قائم على فرض القاعدة أي يبدأ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات، ولما كان المنهج الوصفي منهجا استقرائيا يعتمد المادة اللغوية أساسا فإن المنهج المعياري يعتمد القاعدة أساسا و ينأى عن الوصف[1].

وهو المنهج الذي وسمت به الدراسات اللغوية العربية عامة والنحوية منها خاصة فقد عد النحو العربي في عمومه نحوا معياريا باعتبار مقاييسه وقواعده فاصلا في الصحة والخطأ، نظرا لاهتمام العرب بتعليم الناشئة وغيرهم قواعد اللغة، فاتجهوا بالنحو وجهة تعليمية، والتعليمية أداة المعيارية إذ بواسطتها يمكن المحافظة على المستوى الصوابي لمعيارية اللغة وهذا ما أكده تمام حسان من خلال قوله:" أن العناية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو ان يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا."[2]

وقد تبين لنا أن دوافع وأسباب نشأت النحو العربي جعلته ينحو منحى تعليميا لا علميا إضافة إلى تأثر النحو العربي بالمنطق، والمنطق الذي نعنيه هو المنطق الأرسطي الذي اهتم بالصورة أكثر من عنايته بالمادة[3].

---

[1]- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين **التراث** وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، **بغداد**، 1986، ص 23

[2]- **تمام حسان**، العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979، ص13

[3]- علي زوين، منهج **البحث اللغوي** بين **التراث وعلم اللغة** الحديث ، ص 24

وقد قال هنا **عبده الراجحي:**" ودرس اللغة ينبغي أن يركزّ على المادة لا على الصورة، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو."[1]

ومن هنا نقف على أسس المنهج المعياري باعتباره المنهج السائد في الدراسات اللغوية القديمة وهي كالآتي:

**أ/ القياس:**

وهو أن تقيس ظاهرة ما على ظاهرة أخرى متمثلة في النص.[2]

والقياس هو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدّرته ومنه المقياس إلى المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح، والقياس في وضع اللسان بمعنى التقدير.

وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ويعرفه **ابن الأنباري** بقوله:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه."[3]

والقياس هو معظم أدلة النحو والقواعد الكلية والتعويل عليه في أغلبية المسائل النحوية.[4]

ويعد استعمال القياس في دراسة اللغة من الأسس المنهجية وقد أخد به اللغويين جميعا، البصريون منهم والكوفيون، غير أنهم اختلفوا في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه، إذ كان البصريون أكثر استعمالا له في دراسته.

وكان **عبد الله ابن اسحاق الحضرمي** أو من أسس استخدام القياس في اللغة ثم جاء اللغويون بعد ووسعوا الأخذ بالقياس فاعتمد عليه **عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمر بن العلاء ويونس بن حبيب**... وكان القياس عندهم يقوم على السماع والرواية.[5]

---

[1]- **عبده الراجحي**، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1979، دط، ص 61

[2]- **تمام حسان**، اللغة بين المعيارية والوصفية ،ص57

[3]- **ابن الأنباري**، لمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1958، ص 93

[4]- **جلال** الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروني، ط2، 2006، ص 79

[5]- حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص ،344

ويعد القياس الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، فهو الركيزة التي اعتمدها النحاة في وضع القواعد. [1]

ويقول **ابن الأنباري:** في أصوله لمع الأدلة: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حده:" النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو... "[2]

– وللقياس أربعة أركان على حد قول **ابن الأنباري:**" ولابد لكل قياس من أربع أشياء أصل( **المقيس عليه)**، وفرع **(المقيس)**، **وعلة وحكم**، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسمى فاعله فتقول اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة في الاسناد والحكم هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون الأصل الذي هو الفاعل وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو.[3]

– ويقسم **ابن الأنباري** القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام: قياس العلة، وقياس الشبه وقياس الطرد فيقول:" فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة، وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء، وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء".[4]

**1– قياس العلة:** وفيه يقول:" أن يحمل الفرع على الأصل في العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ويستدل على صحة العلة بشيئين هما التأثير وشهادة الأصل."[5]

---

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف مصر، 1968.ط2، ص 87
[2]- جلال الدين السيوطي **الاقتراح في أصول النحو**، ص 80
[3]- **محمد حسن عبد** العزيز، القياس في اللغة العربية، **دار الفكر العربي**،ط1، 1995، ص 20
[4]- **ابن الأنباري، لمع الأدلة**، ص 105
[5]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 22

**2- قياس الشبه:** وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليه الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم[1].

وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة، لأن قياس العلة يوجب غلبة الظن، وكذلك قياس الشبه، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه[2].

**أ.3- قايس الطرد:** وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن وذهب قوم إلى أنه حجة واحتجوا على ذلك بأن قالوا :" الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها على النقض[3].

ولأهمية القياس في الدراسة اللغوية أصبح من الصعب الاستغناء عنه فيها وأصبحت الحاجة إليه كبيرة وفي هذا يقول الشيخ محمد الخضر حسين:" ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظا يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي... أو يحتاج في الوثوق إن صحت عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنشور العرب ومنظومها."[4]

وتأثير النحو بالمنطق لم يكن مقصورا على القياس وإنما تعدى ذلك إلى التعليل.

**ب. التعليل:**

إذا كان القياس وسيلة منهجية بفضله تبنى القواعد لتعمم من خلال نماذج من السماع فإنه لا يحقق اتساق النظرية النحوية لانتفاء استمرار الإطراد في كل القواعد، فكان على

[1]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص107
[2]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 22
[3]- ابن الأنباري، لمع الأدلة ، ص 110
[4]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية ، ص24

النحاة الالتجاء إلى وسائل أخرى تجبر ذلك النقص، وتكمل بناء النظرية بما يحقق لها الوحدة والانسجام، فكان التعليل سبيلهم إلى ذلك.[1]

والتعليل نشأ مع نشأة الدرس اللغوي وقد أخذ به الدارسون الأوائل[2].

وهو سمة من سمات المعيارية وهذا التعليل من تصورات الباحث، ليس غيره، ولم يتصوره الناطقون بهذه الظواهر حيث نطقوا بها[3].

وحاول **الزجاجي** إعطاءها صبغة لغوية لا منطقية، وقد كثرت التعليلات عند **سبويه** كثرة مفرطة، فهو لا يعلل فقط لما كثر على ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل علل أيضا لما يخرج على تلك القواعد وكأنما لا يوجد أسلوب، ولا توجد قاعدة دون علّة[4] بمعنى أنه يعلل للقواعد المطردة وللأمثلة الشاذة.

ونلاحظ أن تعليلاته اتسمت باليسر ،يحكمها الدوق والاستعمال ،وقد أسهب في الحديث عن العلل النحوية **الزجاجي وابن جني** ، وهذا دليل على أن جل ما ذكر وحدده القدامى من الاسس والمبادئ ما يزال أساس الدراسات اللغوية المعاصرة.

## 2/المنهج الوصفي:

وهو المنهج الذي يقوم على تقرير ما هو واقع تفسيره تفسيرا لا يخرج عن نطاق اللغة.[5]

ويتميز المنهج الوصفي بأنه يدرس الظاهرة كما هي في الواقع فيقوم بوصفها وتوضيح خصائصها اعتمادا على اختبار عينة ممثلة للمجتمع على اساس معيار مميز يمكننا من التعميم، وايضا يمكننا من جمع المعلومات الحقيقية والتدقيق والتفصيل لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين .

---

[1]- حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب،ص371
[2]- المرجع نفسه، ص371
[3]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 59.58
[4]- شوقي ضيف، المدارس النحوية ص82
[5]- حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص447

والدراسات اللغوية في العربية بدأت وصفية في كثير من أصولها، وهي كانت تعتمد على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية( السماع، المشافهة) ثم استنبطت منها القواعد الكلية والجزئية.[1]

استيقن العلماء( علماء العربية) أن الإحاطة بكل اللغة أمر لا يمكن إدراكه، فقد ذكر ابن الأنباري إن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بالسماع محال.[2]

لذلك كان لابد من اللجوء إلى الطريق يسخر ما تم العلم به وصولا إلى ما لا يمكن حصره، فكان الاستقراء النحوي، ويمكن تعريفه بأنه استدلال نحوي على النظام اللغوي من خلال وجوده في الكلام العربي، وهذا ينطبق على الاستقراء فإن كان استدلالا من خلال وجود النظام في كل الكلام كان تاما وإن بعضه كان ناقصا.

وعمل النحاة يندرج ضمن الاستقراء الناقص، وهو ما قام به النحاة من ملاحظة الظواهر اللغوية واستخراج أحكامها ومحاولتهم تعميقها على بقية الظواهر اللغوية واستخراج أحكامها ومحاولتهم تعميمها على بقية الظواهر وصولا إلى قانون أو قاعدة عامة تحكم الظاهرة كلّها، واستعملوا دليلا على إثبات حكم في أصله، ويجب أن نفرق بين الاستقراء الذي هو منهج وبين الذي هو دليل فالأقل متعلق بتعميم حكم على بقية أفراده انطلاقا من فحص بعضها، أما الثاني فمنوط به إثبات حكم أو نفيه في أصله من خلال تتبع سياقاته.[3]

واعتمد عليه النحاة في دراساتهم واستدلوا به على انحصار الكلمة ضمن التقسيم الثلاثي المشهور، قال ابن هشام:"... لما ذكرت حد الكلمة، بينت أنها جنس تحت ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، والدليل على انحصارها في هذه الثلاثة الاستقراء. "[4]

واعتماد النحاة على هذا النوع من الاستقراء( الناقص) فقد أصابوا حقيقة علمية إذ يعتبره العلماء هو الاستقراء الوحيد في البحث العلمي لأنه ينقلنا من المعلوم إلى المجهول وبعد استقراء كلام العرب يأتي دور التقعيد والقاعدة.

---

[1]- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص 16

[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 98

[3]- الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، ص 104-105

[4]-شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 8

وهناك فرق بين القاعدة والتقعيد، والتفريق بينهما أمر أساس في التفكير العلمي في النحو العربي، فالتقعيد هو وسيلة انتاج القاعدة ومنهج دراستها وتفسيرها وهو بهذا المعنى الجزء المتغير في النحو.

أما القاعدة فهي ثابتة إذ تستند إلى وصف الواقع الثابت من الاستعمال اللغوي الصحيح الذي ارتضاه العرب وعلماء الأمة العربية في عصر الاستقراء والاحتجاج، وعرفها **تمام حسان** في أصوله بقوله:" هي تلك القاعدة السابقة على القيود والتفرعات، كقاعدة رفع الفاعل، والمبتدأ، وتقدم الفعل على الفاعل"[1] وهناك من يقصد التقعيد على ما قام به النحاة من وصف العلاقات المتشابهة بين المفردات اللغوية أو الجمل، ووضع المطرد منها في صورة قانون، أو ما يعبر عنه بالقاعدة النحوية، لذاك كان التقعيد عملية إجرائية ذهنية من عمل الباحث وهو المقصد الذي ينتهي إليه التقعيد وغايته وهي القاعدة.[2]

وهناك تعاريف عديدة لها، نبدأ أولا بذكر التعريف اللغوي لها:

**القاعدة:**

***1/ لغة:***

تستعمل القاعدة في اللغة استعمالات متعددة لكنها تحوم حول معنى واحد هو الأصل والأساس، جاء في **لسان العرب** " والقاعدة أصل الأس والقواعد الأساس، وقواعد البيت: أساسه، وفي التنزيل" وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل" وفيه" فأتى الله بنيانهم من القواعد" قال الزجاج القواعد أساطين البناء التي تعتمده".[3]

***2/ اصطلاحا:***

تتوزع القاعدة في الاصطلاح على ثلاث كلمات مفاتيح رئيسة هي: القضية، الأمر والحكم.

فاعتبار القاعدة قضية ورد في تعريفات عديدة منها:

---

[1]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 123
[2]- الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص 255
[3]- ابن منظور، لسان العرب مادة قعد، ج3، ص 361

القاعدة هي:" قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات".

وعرّفها ا**لجرجاني** أيضا بأنها:" قضية منطبقة على جميع جزئياتها."

ومن التعريفات الحديثة للقاعدة اعتبارها قضية كلية تدخل تحتها جزئيا كثيرة وتحيط بالفروع والمسائل من الأبواب المتفرقة والقاعدة إما تنطبق على جميع الفروع التي تدخل تحتها وإما تشمل غالبا الجزئيات أو أكثرها.

وأمّا اعتبارها أمرا فمذكور في تعريفات عديدة، منها ما أورده الفيومي في معجمه بأنها " الأمر الكلي المنطبق على جزئيات".

ونقل **ابن النجار البكي** قوله:" أمر كلي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها."[1]

وأمّا اعتبارها حكما فهي:" حكم أكثري ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه" او هي:" حكم كلي منطقي على جميع جزئياته اتعرف أحكامها منه".[2]

والقاعدة النحوية بمعناه الواسع جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي وتعد قانونا أو معيارا ينبغي القياس عليه وتوليد الكلام في ضوئه، ويمكّن معلم اللّغة من غايته أو هي حكم كلي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب واستخلاص الظواهر اللغوية وحاولوا بعد ذلك تطبيق هذا الحكم على نصوص اللغة جميعا".

[1]- الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص 257- 258
[2]- المرجع نفسه، ص 258- 262

# الفصل الثاني

# الفصل الثاني

## دراسة في كتاب التفكير العلمي:

## الاستقراء، التحليل، التفسير

- التعريف بالمدونة
- مفهوم عملية النحو من منظور حسن خميس الملخ
- نماذج مختارة من الكتاب

**تمهيد:**

إن التفكير العلمي هو وصف للانتقال المنهجي المعلل المدروس بين جزيئيات القضية العلمية أو الحياتية الواحدة، ذلك أنه يحوّل الإحساس بمشكلة علمية ما إلى عمل معرفي يبدأ من تحديد المشكلة ثم تحليل معطياتها وجزئياتها، ثم تفسيرها، والعلوم عامة تستمد قوتها وترابط مسائلها واستمرار بقائها من تمتعها بالخصائص العلمية الثلاث، الضبط في القواعد والقوانين، والتفسير في الكليات والجزيئيات، والتوقع لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تغيرات في المستقبل ،وهذه الخصائص الثلاث هي خصائص مدركة في بعض العلوم الموروثة كعلم النحو الحربي، ذلك ان قواعده ومناهجه ونظرياته هي مثال ناصع دال على التفكير العلمي لذى أدركه علماء العربية، و**حسن خميس الملخ** في كتابه **التفكير العليم في النحو العربي**، يحاول فيه تحليل منهجية البحث النحوي في إطار الموروث متوسلا منظار منهج البحث العلمي الحديث في قراءة المنطلقات المنهجية الثلاث في النحو العربي، الاستقراء، والتحليل، والتفسير.

وهنا تتجلى لنا علمية النحو العربي عند حسن خميس الملخ من خلال الاستقراء والتحليل والتفسير.

## التعريف بالمدونة:

يعود تاريخ صدور كتاب التفكير العلمي في النحو العربي في طبعته الأولى إلى عام 2002 ضمن مطبوعات دار الشروق للنشر والتوزيع وهو يحتوي على 240 صفحة.

وهذا الكتاب في الفكر النحوي واللساني حيث نجد أنّ مؤلفه حاول أن يقدم النحو مختلف وقضاياه على ضوء المنهج العلمي الحديث مستعينا بالرياضيات والتاريخ واللسانيات ليبين أن النحو العربي هو مشروع علمي من أول خطواته، وتبين أنّ النحو العربي علمي مبني على منهجيات عامة من ثلاثة مصادر، هي الشرع الإسلامي في أصوله الفقهية

وفلسفة التفكير العلمي، ويعني بها علم المنطق والحساب أي الرياضيات، والمصدر الثالث هو نظرية الشكل أو الصورة وهذه المصادر الثلاثة جعلت النحو العربي مستجمعا لمواصفات العلم الحقيقي وكتاب التفكير العلمي بعد محاولة أولى في فهم النحو العربي وتاريخه ونظرياته من وجهة نظر التفكير العلمي، حيث يقول:" حاولت فيه أن أحلل منهجية البحث النحوي في إطار الموروث متوسلا منظار البحث العلمي الحديث في قراءة المنطلقات المنهجية الثلاث في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير".[1]

وعلم النحو كغيره من العلوم يتمتع بخصائص ثلاث هي الضبط والتفسير والتوقع ذلك ان النحو العربي ونظرياته مثال ناصع دال على التفكير الذي أدركه علماء العربية في بناء صرح النحو العربي.

وكتاب التفكير العلمي ما هو إلا برهان علمي على أن النحو العربي قد استكمل شروط التفكير العلمي وصفاته في منهج الاستقراء، والتحليل والتفسير.

وكان تقسيم الكتاب كالتالي: مقدمة وتمهيد واعتبره خط البداية وكانت الانطلاقة بإضاءة على مفهوم التفكير العلمي وتطرق فيه إلى بنية لتفكير العلمي( الاستقراء، التحليل التفسير) بشكل عام وإلى النحو العربي وعمليته، حيث بين لنا الصفات العلمية التي يمتاز بها النحو العربي وهي أربعة وكانت عند الدكتور **تمام حسان** وكانت( الموضوعية، الشمول التماسك والاقتصاد) وأضاف **خميس الملخ** لها صفتين وهما البرهنة وتكوين إطار مرجعي للعلم، وتطرق فيه إلى جناحا الموروث النحوي وهي القاعدة والتقعيد وفرّق بينهما فرق بين المعرب والنحوي والنحو الثابت والمتغير.

و امّا عن فصول الكتاب فكانت ثلاثة: الفصل الأول وكان عنوانه: الاستقراء النحوي وقبل أن يتطرّق إلى مفهومه وهدفه في النحو ألقى الضوء أولا على جوانب من حالة الصواب النحوي في العصر الجاهلي وفي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم في زمن الخلفاء

[1]- حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللسانيات، دار الأمان، الرباط،ط1، 2009، ص 331،332

الراشدين والأمويين، ثم تناول قضية الشاهد النحوي وفي دراسته وتحليله خلص إلى أنه كان وسيلة وليس غاية، وبين لنا الدكتور في هذا الفصل كيف تكون الشخصية العلمية لعلماء النحو، وأهم الصفات والخصائص ومنها: الموثوقية، والموضوعية، والمعرفية، وهي الخصائص التي يجب أن تكون لدى جامع اللغة.

وبعد جمع المادة اللغوية يأتي دور التحليل النحوي و هو عنوان الفصل الثاني، وقد عرّج فيه إلى قضايا مهمة وكان أولها وأهم قاعدة بني عليها النحو تقسيم الكلمة والطريق إلى تقسيم الفعل وإلى تقنين العلامات وإلى اكتشاف الجملة ولكن هذه القواعد والنتائج التي وصل إليه النحاة تحتاج إلى تفسير وجعل الفصل الثالث وعنوانه( التفسير النحوي) ومن اهم القضايا التي تناولها فيه، تفسير تقسيم الكلم، فالنحاة في تحليلهم ارتضوا قسمة ثلاثية للكلم وهذا ما استدعى تفسيرا لهذه القسمة وصانوا هذه القسمة بتفسيرين صرفي ونحوي.

و رأينا أيضا في الفصل والأخير من كتاب تناوله قضية مهمة جدا في النحو العربي وهي التي اعتبرها النحاة قوام النحو العربي وهي التي تفسر ظاهرة الإعراب في النحو وهذه النظرية حاضرة في جل أبواب النحو العربي.

وختم فصله هذا بطرح تساؤل حول التفسير العلمي وهو: هل يقع الخطأ في التفسير العلمي؟ وكان رأيه أنه ثمة خطأ في أن يكون التفسير خطأ، كما ليس هناك خطأ في أن يكون صواب.

## مفهوم علمية النحو العربي من منظور حسن خميس الملخ:

### أ: الاستقراء:

إنّ الاحساس بوجود مشكلة ما يجعل الناس في حاجة إلى حل لها، ويتم هذا عن طريق باحث يقوم بتحديد المشكلة والتعرف عليها بتكرار ملاحظتها وهذه الملاحظة تستند إلى الحسّ التجريبي، والظاهرة أو المشكلة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء كل عناصرها لهذا

يكتفي الباحث بأخذ عينة ثم يقوم بتحليلها وملاحظتها ثم الوصول إلى نتيجة ثم يقوم بتعميمها لأن الجزء وعند نقل التفكير الاستقرائي إلى النحو نجد أن النحو لم يولد اعتباطا، فهناك أسباب طبيعية ،تشير إلى بروز مشكلة ما جاء تقنين النحو حلا لها وهذا الحل قد نبني في فترة الاستقراء وذلك لأخذ عينة لغوية متنوعة من لسان العرب وهنا وقف منهج مؤطر ومكان وزمان، فلا يمكنني أخدها اعتباطا أي قيلة عربية، ثم دراستها وتحليلها ومحاولة حلها والوصول إلى نتيجة.

**ب التحليل:**

للتحليل العلمي أساليب متنوعة، تغدو دقيقة متشابكة كلما كان الهدف من التحليل عينة الظاهرة تجاوزها الدائم، وفي الدراسات اللغوية تصنف المادة المستقراة في مقدمة الإجراءات التحليلية، وبنية التصنيف هرمية تبدأ من العام إل الخاص، وهذا ما يفسر جعل النحاة أقسام الكلمة، المدخل الأول للنحو العربي، والتصنيف لا يكون عشوائيا بل يتبع مبدأ علميا وهو ضرورة الاشتراك في صفة ما، ويرتبط الاشتراك في صفة ضرورة تعميم النتائج على المادة كاملة لا العينة المستقراة فحسب، فالتعميم مدخل بناء القاعدة، واالقاعدة هي الطور الثاني من الفرضية، واختيار الفرضية ضرورة في التحليل العلمي لإثباتها أو نفيها.

ويُعرِّف **حسن الملخ** التحليل بأنّه:" تنظيم رياضي لمعطيات الاستقراء يفرز هذه المعطيات فرزا هرميا من العام إلى الخاص، ومن البسيط إلى المركب بتحويل المعطيات من عناصر متباينة في مجموعة كلية إلى صفات مشتركة في مجموعات جزئية، تنتحل صفة صفة، أي مجموعة، لكي تتحول الصفة إلى معيار رمزي مجرد بسيط يدل على موصوف غير رمزي هو مادة الاستقراء"

ويرى أن مادة التحليل هي الاستقراء، لكن نتائج التحليل تكون أكبر من مادة الاستقراء، ولعل أصعب شيء في بناء العلوم هو القاعدة المركزية في التحليل، لأن باقي القواعد ستتكئ

عليها، وتشتق منها، فإن الخطأ ولو بسيط مؤذن بانهيار ذلك العلم، لهذا في النحو العربي تعد القسمة الثلاثية للكلمة، الاسم والفعل والحرف أهم قاعدة تحليلية لدخول متعلمو النحو إلى عالم النحو العربي

**ج التفسير:**

إنَّ البنية الهرمية للتفكير العلمي لا تعني أنّ التفسير لا يبدأ بالضرورة إلا عقب الانتهاء من الاستقراء والتحليل، لأن التفكير بالتفسير بصاحبه استقراء الظاهرة وتحليلها، إذ يتم التفكير بتفسيرات أولية تأخذ صورتها الأولى شبه المتكاملة عند تنظيم نتائج التحليل، فالتفسير مطلب أساس من مطالب إكمال الصياغة العلمية للنحو العربي، ذلك أنهم كثيرا ما لا يقنعون بمنهج المواصفة والتحليل فيحاولن النفاد بالقضية العلمية إلى أسرارها ومقوماتها داخل منظومة الكلام.

وذلك بتوخي منهج علمي في التفسير والتعليل والتحليل الباطني، إذ اوجب الإيمان بالتعليمات تقديم تفسيرات علمية وعمومه من موارد النحو العربي في مقولاته وتقسيماته، وهذه التفسيرات تبقى صحيحة مأخوذ بها إلا أن يثبت خلافها بأدلة علمية من النحو نفسه في صورته التي سبقت التحليل بالاتكاء على مواد الاستقراء.

والأصل في التفسير كما عبر عنه **الملخ** أنه تعبير عن علاقة نسبية يقترن فيها السبب بالمسبب، وهذه العلاقة تكون في أولها تفسير جزئي لظاهرة جزئية من العلم تنتج عن تعميمات تقوم بين الوقائع الجزئية، ثم تؤول العلاقة السببية إلى تفسير كلي يعبر عن تعميمات بين القوانين العلمية، بغية توحيد أكبر عدد منها في نظرية واحدة. [1]

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير **العلمي**، ص 167

**المعرِب والنحوي:**

إن التفريق بين القواعد والتقعيد يشير إلى وجود نوعين من المشتغلين بالنحو، أحدهما ينتمي إلى القاعدة يحفظها ويقيس عليه ويعملها، وهذا يسمى معرب، والثاني نحوي يعرف قواعد النحو، ويعرف أصول تقعيدها وله القدرة على التفريق بين القاعدة الكلية والقاعدة الجزئية؛ فالمعرب يعرف القواعد ويعملها ويطبقها، وهو في هذا الحال يشبه الفقيه والنحوي يعرف القواعد ويفرق بين جزئيها وكليها ويعرف تقعيد تلك القواعد وهو في هذه الحال يشبه الأصولي الذي يعرف أصول الأحكام وأدلتها والعلاقة بين المعرب والنحوي تسبه إلى حد كبير العلاقة بين البناء والمهندس، وهذا ما ذهب إليه **حسن الملخ** إذ شبه المعرب والمبني بالبناء والمهندس بدقة[1].

والتفرقة بين النحو والمعرب حاصلة على وجه المقاربة بين النحوي والمعرب، فقد كان **ابن هشام الأنصاري** ينزل معلمي النحو منزلة المعربين الذين يتقنون صفة الإعراب لأنها العلم الذي يعرفون، ولذلك كان من المألوف أن يقعوا من غير قصد في الخطأ، لأنهم قلما ينتبهون على صوابية قواعدهم التي يعلمنها فهم يحفظون القواعد ويطبقونها، أما النحوي فيدقق في القاعدة كأنه يجري اختبارا لمعرفة صوابيتها في الصياغة والتطبيق لهذا فالمشتغلون بالعربية صنفان: معربون ونحويون أي في النحو ومختصون في نظرية النحو، وبالضرورة يجيد الثاني صنعة الأول لكن الأول يشترط فيه أن يتجاوز المعرفة العامة بأسرار صنعة الثاني ولهذا فالنحوي مهندس لغة أما المعرب فهو بناء لغوي.

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي ،ص40

**النحو المتغير والنحو الثابت:**

يعرِّف **حسن خميس الملخ** النحو المتغير بكونه النظام النحوي الذي تستجيب قواعده لما يطرأ من تغير في استعمال اللغة من الناحية النحوية، فتخضع القاعدة فيه إلى التطور والتعديل والزيادة والإلغاء وغيرها من نتائج إعادة النظر في مصداقية ما تنتجه القاعدة النحوية، وقدم لنا مثالا عن النحو المتغير، وهو اللغة الإنجليزية المستعملة في أيامنا هذه تختلف عن اللغة الإنجليزية التي كانت سائدة قبل ستة قرون في الدلالة والنحو، وربما في شيء من الأصوات، ويمكن أن نعطي مثالا على ذلك بأخذ الحروف المهملة في اللغة الإنجليزية وهو حرف **(T)** في كلمة **(listen)** فهو يلفظ، ولكن الأصل فيه كان ملفوظا مكتوبا فحصل تطور في اللفظ دون تطور في الكتابة، ولكن هذا لا يعني أن اللغة الإنجليزية اليوم تختلف جذريا في اللغة الإنجليزية القديمة.

وإنَّ سرَّ تقبل القاعدة للتغير البطيء في مثل هذا الشكل من النحو راجع إلى أنّ لغة النحو غير مرتبطة بثوابت تمنع إجراء أي تغير جذري على القاعدة.

على خلاف النحو الثابت، فهو النظام النحوي الذي يكون الأصل في قواعده المبنية على الوصف والاستقراء عدم الاستجابة لما يطرأ من تغير في استعمال اللغة من الناحية النحوية فالقاعدة فيه تخضع إلى إعادة النظر في أساليب تقعيدها لا في ذاتها.

وذلك مثل قواعد النحو العربي فهي مرتبطة بثابت يقوم عليه كيان الأمّة، وهو القرآن الكريم، لهذا نجد أن القواعد النحوية تؤدِّي وظيفتها كما ألفناها في القرآن الكريم أو الكتابات المعاصرة في الشعر والنص فما يزال الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا[1].

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي،ص41،42

وقد حدث في النحو العربي تطور محدود جدا, يتمثل في بروز ظاهرة وأُفُول أخرى، فمثلا كان من الشائع أن يقع المفعول لأجله بعد فعله الذي يعلله، فنقول:" اجتهدت بغية التفوق" وقد اختلف النحاة في ظاهرة تقديم المفعول لأجله لعدم شيوعه في النصوص التي بنيت عليها القواعد النحوية. وإن كان موجودا كقول الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البَيْضِ أَطْرَبُ ولاَ لَعِبًا مِنِي وذُو الشَيْبِ يَلْعَبُ ؟

إذ قدم المفعول لأجله( شوقا) على الفعل( أطرب).

وما وصلنا إليه انه يمكن أن يحدث تغير في النحو الثابت وذلك في اقتراح مسميات جديدة كتسمية نائب الفاعل التي حلت محل المصطلح القديم( فاعل مالم يسمى فاعله).

## 3:الطريق إلى تقسيم الكلمة:

تعد التسمية الثلاثية المعروفة للكلمة في العربية: الاسم والفعل والحرف أهم قاعدة تحليلية في النحو العربي، إذ يدخل منها متعلمو العربية إلى عالم النحو العربي ومحال أن يفهم النحو العربي من لم يميز بين الاسم والفعل والحرف وأن أبواب النحو كلها قائمة عليها[1]

وهذا التقسيم الثلاثي للكلم يعتبر الأقدم وهو الذي بني عليه صرح النحو العربي فالنحاة العرب القدامى صنفوا الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام فقد احتلت الصدارة في ألفية **ابن مالك** بقوله:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ "كَاسْتَقِمْ" اسْمٌ وفِعْلٌ، ثُمَ حَرْفُ الكَلِمْ[2]

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 118

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح إميل بديع يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 2005، ص 19

وتعود جذور هذا التقسيم إلى **علي ابن أبي طالب** رضي الله عنه حينما دفع بالصحيفة إلى **أبي الأسود الدؤلي** وطلب منه أن ينحو نحوها، وقد جاء فيها:" الاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس بالاسم ولا بفعل".

وقد تبع كثير من النحات هذه القسمة الثلاثية، بل إن **ابن فارس** نقل اجماع النحاة على هذه القسمة.[1]

لكن بعض النحاة بعد **ابن فارس** تفطنُّوا أن **أبا جعفر بن صابر** عدّ في الكلم قسما رابعا سماه( الخالفة)[2].

ويظهر أن هذا القول لم يجد القبول لدى بعض النحاة، إذ قال ابن هشام الأنصاري بعد نقله القسم الثلاثي: إنها" باتفاق من يعتد به" [3]، فيفهم منه أنه لم يعتد بقول من خالف هذه القسمة، ومثله **الصبّان**[4].

ونجد هذا التقسيم الثلاثي للكلم اشتهر أيضا عند **سبويه** وفي هذا الصدد يقول:" فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل".[5]

والجليّ والمؤكد من كل هذا أن النحاة العرب قد اتفقوا في تقسيم الكلام العربي إلى أصناف ثلاث كما رأينا( الاسم، الفعل، الحرف) إلا أن المعايير المعتمدة في هذا التقسيم اختلفت من مذهب إلى آخر، فهناك من راعى فيه الجانب الدلالي ( معنى) وهذا من خلال ما قدموه من حدود لكل جزء، وهناك من عنى بالجانب الشكلي( المبنى).

---

[1]- ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، دار الكتب العلمية، ط 1، 1998، ج 1، ص 22

[2]- السيوطي، ج1، ص 22، ج3، ص 82

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة، البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تح: صلاح روّاي، مصر، دار مرجان،ط2، (دت)، ج1، ص 162

[4]- الصبّان، حاشية الصبّان، ج1، ص 27

[5]- سبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط1،( دت)، ج1، ص 12

ولذلك رأى الدكتور **تمام حسان** أن النحاة القدامى في تقسيم للكلم" قد احسنوا اختيار المبدأ ولكنهم قصروا بعض الشيء في التطبيق".[1]

وهو ما أثار انتباه بعض اللغويين المحدثين للنهوض وتقسم جديد وكتان من ذلك إعادة تقسم الكلام إلى أربعة أقسام، ونذكر الدكتور **مهدي المخزومي** الذي تميز في كتابه(في النحو العربي قواعد وتطبيق) بإضافة قسم رابع هو قسم الكناية ويصبح التقسيم لديه: الاسم والفعل والحرف وهو الذي استعاضه بمصطلح الأداة، والكناية.

وتفطنه لهذا القسم الرابع( الكناية) إنما ينم عن بعد ودقة نظر في أنّ" هناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال ولا تعريف الأدوات"[2] وهي في نظره كلمات مبهمة عامة الإطلاق على الموجودات وذات أهمية في الكلام وأشار إلى أن النحاة التفتوا إليها لكنهم لم يعطوها حقها من العناية والاهتمام وجعل هذا القسم يشمل الضمائر وكلمات الإشارة، والمواصلات وكلمات الاستفهام والشرط[3].

وأهم محاولة حديثة، هي التي قام بها **د. تمام حسان** في مؤلفه الشهير" اللغة العربية معناها ومبناها"، حيث وجد أن النحاة في تقسيمهم للكلم لم ينتبهوا عند دراستهم" زمن الأفعال على المستوى الصرفي وهي في عزلتها عن التركيب ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة فرأوا الماضي ماضيا دائما والمضارع حالا واستقبالا دائما فوضعوا قواعدهم الزماني ثم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والإفصاح، فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات وهي منه براء وإلى الظروف وهي تقيده معجميا ولا وظيفيا".[4]

[1]- تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص 80
[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص46
[3]- في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 45-46
[4]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 17

وقد استطاع الدكتور **تمام حسان** أن يجمع بين التيارين الشكلي والوظيفي معا للوصول إلى تحديد الأجزاء السبعة للكلام في اللغة العربية عوضا عن القسمة الثلاثية القديمة المتعارف عليها، حيث رأى أنه بحاجة إلى تعديل وإعادة النظر فيه، ويكون مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى معا.[1]

فالتقسيم على أساس المباني، يقتضي النظر إلى: الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة الجدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي، أما على أساس المعاني فمستوجب النظر والإعداد بالتسمية، والحدث، والزمن، والمعنى الجملي، وبذلك استطاع الدكتور **تمام حسان** أن ينتج لنا سبعة أقسام مصنفة كالتالي: الاسم، الصفة، الفعل، والضمير، والخالفة والظرف والأداة.[2]

وهناك بعض الباحثين أرجع تقسيم هذا إلى تأثره بالتقسيم في اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية ومنهم الدكتور **عبد المقصود محمد عبد المقصود.**

وذكر أن مباني التقسيم في الإنجليزية ثمانية هي:[3]

- الاسم **( Noun)**
- الضمير **(Pronoun)**
- الصفة **(Adjective)**
- الفعل **( verb)**
- الظرف **(adverb)**
- حرف الجر **( preposition)**

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 88
[2]- المرجع نفسه، ص 90
[3]- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الصرفية، ص 156- 157

وكذلك حرف العطف (**conjonction**) وأداة التعجب(**interjection**)

أما في اللغة الفرنسية فهي تسعة: الاسم، والضمير، وأداة التعريف، والصفة، والفعل والظرف، وحرف الجر، وأداة ربط الجمل، وصيغة الهتاف( اسم الفعل).

وهناك تقسيم آخر جمع بين تقسيم الدكتور **مهدي المخزومي** والدكتور **تمام حسان** وهذا التقسيم هو الذي جاءت به الدكتورة **سناء البياتي**، فأخذت من التقسيم الأقل، الأفعال والأسماء والكنايات والأدوات، والتقسيم الثاني: الظروف والخوالف، أم القسم السابع الذي أضافته هو قسم الأبنية المشتركة بين الإسمية والفعلية.

واعترض أيضا على هاته المحاولات التجديدية وإن كان الاعتراض مجمعا على ضعف التقسيم الرباعي وتعديل السباعي ليبقى التقسيم الثلاثي حاضرا في مواجهة غيره، وبقي هذا التقسيم الثلاثي المعتمد عليه من قبل الدارسين والباحثين.

## تفسير تقسم الكلم:

قسم النحاة الكلمة إلى اسم، وفعل ، وحرف، وهذه قسمة عامة فيها تعميم يستدعي تفسيرا مناسبا لها.

وصانوا هذه القسمة بتفسيرين الأول صرفي والثاني نحوي:

## أ.التفسير الصرفي:

بعد استقراء النحاة لأشكال الكلمة العربية توصلوا إلى فكرة الجذر، وهو أصغر مجموعة أصوات لغوية مشتركة بين عدة كلمات تدور حول معنى واحد عام من غير إدخال بترتيب حروف الجدر.

ومما هو معروف أن الجدر هو المفتاح لفكرة المجرد والمزيد، فإن النحاة وجدوا وتبينوا أن ثمة هناك تلازم مضبوط في الشكل والدلالة بين المجرد وما زيد عليه، ونوضح ذلك بالمثال الذي جاء به **حسن الملخ:**

**علم: ع. ل. م** **عليم: ع. ل. ي. م**

**عالم: ع. ا. ل.** م أعلم: أ. ع. ل. م

**معلوم: م. ع. ل. و. م** **استعلم: ا. س. ع. ل. م**

نلاحظ هنا أن الحروف { ع. ل. م} جاءت جدرا مجردا زيد إليه حرف أو أكثر لمعنى مقصود زائد على المجرد، لهذا اصبحت العلاقة بين المجرد ومواقع أحرف الزيادة منه علاقة مقصودة منظمة ناتجة عن التلازم بين البنية الجديدة وأحرف الزيادة، وهذا التلازم بينهم يعد الأساس في التفسير الصرفي لظاهرة الاشتقاق ف العربية لأنه يفسر العلاقة بين المجرد والمزيد.

### ب. التفسير النحوي:

يقدم لنا التفسير النحوي تفسيرا للتعميمات الأصولية التالية:

- الأصل في الأسماء الإعراب.

الأصل في الأفعال البناء.

الأصل في عمل الحروف المختص باسم الجر، وبالفعل الجزم.

الأصل في الاسم والفعل الدلالة المفردة.

ونأخذ على سبيل المثال تفسير أصول الإسم

*** تفسير أصول الإسم:**

يتكون الاسم من ثلاثة أحرف فأكثر وهو يتمتع بدلالة مستقلة قبل دخوله في التركيب، وهو لا يقترن بزمن ولا يعمل عمل الأفعال المقترنة بالزمن، ولكن قد خرج عن هذه المواصفة المثالية أسماء جاء تصنيفها في باب الاسم لكنها اختلفت عنه في شيء أو اشياء من مواصفة الاسم في نحو العربية الموروث، وهذا ما استدعى إلى تفسير علمي بعيد لهذه السماء انسجامها مع المواصفة العامة للاسم، وذلك عن طريق بعض أساليب التفسير نذكر منها:

## 1/ فصل الشكل عن المعنى:

وهنا نعطي للاسم حكمنا، حكم من جهة الشكل والآخر من جهة المعنى، وهما يخرجان من بنية واحدة مثال: ما قارئ زيد الكتاب، الاسم قارئ لاشتماله على علامة التنوين في آخره وهو على صيغة اسم الفاعل وهي صيغة صرفية وهي تعمل دلالة الفعل المضارع، إذن كلمة قارئ شكلها شكل الأسماء، ومعناها وتصرفها تصرف الأفعال وهذا تناقض.[1]

ولعل ما ذهب إليه **الملخ** هو إعادة النظر في ما ذهب إليه **عبده الراجحي** في كتابه التطبيق الصرفي، حيث قال عن اسم الفاعل بأنه اسم مشتق من الفعل للدلالة على وصف من قام بالفعل، فكلمة "كاتب" مثلا اسم فاعل يدل على وصف الذي قام بالكتابة، واللغويون القدماء يقولون أن اسم الفاعل يشبه الفعل المضارع، بل يقولون أن الفعل المضارع سمي مضارعا لأنه اسم الفاعل أي يشابهه والواقع أن هذا الذي ذهبوا إليه قد يحتاج إلى إعادة نظر وبخاصة من حيث الدلالة على الزمن.[2]

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 176، 177
[2]- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص 75-76

كما يقول **الغلاييني** في كتابه جامع الدروس العربية أن: "اسم الفاعل شفة تؤخذ من الفعل المعلول لتدل على معنى وقع من الموصوف بها أو قالم به على وجه الحدوث لا الثبوت ككاتب، ومجتهد، وإنما قلنا على وجه الحدوث لتخرج الصفة المشبهة فإنما قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام، فمهناه دائم ثابت والمراد بالحدوث ان يكون المعنى القائم بالموصوف متجددا بتجدد الأزمنة والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان."[1]

**وقال ابن يعيش:**" اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرد الفعل الذي في اللفظ والمعنى، فإذا أريد ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه وحمل عليه في العمل، كما حصل فعل المضارع على الاسم في الاعراب لما بينهما"، كما ذهب **عبده الراجحي** في كتابه التطبيق الصرفي إلى أن الفعل لا يقل عن ثلاثة حروف أصلية، حيث يقول: ان الفعل يتكون من حروف اصلية معناه أنه لا يمكن أن يكون للفعل معنى غذا سقط منه حرف واحد صبغة الماضي، فإذا قلنا: كاتب أو اكتب او استكتب فإننا نستطيع ان نحذف الألف من الفعل الأول، وألف الوصل والتاء من الفعل الثاني وألف الوصل والسين والتاء من الفعل الثالث، ويبقى مع ذلك للفعل معنى فالحروف( كم. ت. ب) هي الحروف الأصلية التي يتكون منها الفعل "كتب" أما الحروف الأخرى فتسمى حروفا زائدة، وهي لا تزاد اعتباطا، بل تزاد لتؤدي وظائف معينة.

فالفعل الذي يتكون من أحرفه الأصلية فقط يسميه الصرفيون مجردا ويعرفونه بأنه كل فعل حروفه أصلية أما الفعل الاخر فيسمونه مزيدا وهو كل فعل زيد على حروفه الأصلية حرف يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف.[2]

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 178
[2]- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص 26-27

وهنا يرى جمهور النحاة أن اسم الفاعل لا يعمل بشكله بل يعمل بمعناه، وهذه الرؤية تقوم على أساس فصل الشكل عن المعنى، وهذا الفصل هو أحد المعايير الرياضية الثلاثة في بناء القواعد التي تقوم على عنصرين هما: الشكل والمعنى.

القاعدة = الشكل+ المعنى مثلا: حضر زيد، حضر فعل ماض في شكله ومعناه.

القاعدة= الشكل– المعنى مثلا: ما حضر زيد، يكون الفاعل زيد فاعلا في الشكل لا المعنى لأن المعنى لم يحدث أصلا.

القاعدة= الشكل – المعنى، مثلا: ما قارئ زيد الكتاب، جاءت كلمة قارئ فعلا في المعنى لا الشكل لأنها من حيث الشكل اسم.

2/ **الشبه:**

جاء القول به لتفسير بعض الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة والوصل، وبعض الظروف والأصل فيه هو الاتفاق بين المشبه والمشبه به مثلا كتفسير الضمائر بالشبه الوصفي إذ معظمها يشبه الحرف في وصفه على حرف أو حرفين[1]، وهذا ما ذكره الدكتور **محمد سمير نجيب اللبدي** في كتابه معجم المصطلحات النحوية، فالتاء مثلا في "قمت" مبنية لشَبَهِهَا باء الجر لوضعها على حرف واحد، والتاء من أكرمنا مبنية لشبهها بالحرف" عن" في وصفه على حرفين، كما ذكر كل أنواع الشبه منها: الشبه المعنوي، وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الهمزة ومن الشبه أيضا الشبه الإهمالي وهو الاسم للحرف المهمل في إهماله العمل نحو فواتح السور.[2]

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص180

[2]- الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، 1970، ص110-111

### 3/الشذوذ:

هي تلك الألفاظ المستعملة غير المنطوية تحت لواء القاعدة النحوية، كأسماء الأصوات التي جاءت من محاكاة أصوات الحيوانات، أو الطبيعة، أو الإنسان[1]، مثل:" عدس" للبغال" و" هلا" للفرس، وهذا ما كان موضوعا لزجر الحيوان، و" كَخْ" بفتح الكاف وكسرها، لزجر الطفل عن تناول شيء ، ونوع يحكى به صوت من الأصوات المسموعة مثل" قب" لوقع السيف، و" غاق" لصوت الغراب، و"طق" لصوت الحجر.[2]

وقد دلّل جمهور النحاة على شذوذها في قولهم:" إنها لا عاملة ولا معمولة ولكنها أقرب إلى الأسماء لتحقق دلالة لها"، وقد ألحقت هذه الأصوات بفصيلة الاسم لأنها غير مقترنة بزمن لهذا لم تلحق بالفعل أو الحرف.[3]

### 4. نظرية العامل:

اعتمد النحاة العرب في تقعيد العربية ووصف بنيتها النحوية ثلاثة أصول شكلت مكونات منهجهم، وهي: السماع والقياس والتعليل، فالسماع في النظرية النحوية كوَّن المادة المدروسة التي لا تشتمل على تجريد، لأنها لا تتجاوز النقل والاستقراء[4]، ونهض القياس بترتيب المادة المدروسة وتصنيفها وفقا لضوابط توصل إلى الحكم، وذلك بإخراج المادة المشتتة في صورة منظمة تساعد على وضع قواعد تصفها وتفسرها، وجاء التعليل قسيما للسماع والقياس. يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص[5].

---

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي ، ص 181
[2]- الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص159
[3]- مرجع نفسه، ص 181
[4]- تمام حسان، الأصول، ص60
[5]- نهاد الموسى، في تاريخ العربية، ص112

وقد شكلت نظرية العامل بتضافرها مع الأصول الثلاثة للغة العربية السابقة البنية العامة لنظرية النحو العربي حيث دار حولها جدال طويل.

وقبل أن نفصل في هذا الخلاف لابد لنا ان نتطرق إلى مفهوم العمل.

**لغة:** جاء في لسان العرب من مادة " ع ل م" و العامل الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل، والعمل: المهنة، والفعل والجمع أعمال عمل عملا، وأعمله غيره، واستعمله، وأعتمل الرجل: عمل بنفسه.

**والعامل في العربية:** ما عمل عملا فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والنصب والجازم والأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وأسماء الفعل أيضا، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من الإعراب[1].

ويُعرَّف بأنه: اسم فاعل من "عمل" وعمل عملا: فعل فعلا وعمل في الشيء: أحدث فيه أثرا[2].

وقال **ابن فارس:**" العين والميم والام أصل واحد، وهم عام في كل فعل بفعل"[3].

**اصطلاحا:**

لقد تطرق العديد من النحاة في كتبهم إلى تعريف العامل فعرَّفه **عبد القاهر الجرجاني** في كتابه "**دلائل الإعجاز**" بأنه: ما أوجب كون أخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا".[4]

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة " ع م ل" تح، خالد رشيد قاضي، ج9، دار الصبح(دط-د ت)، ص392

[2]-أمين بديع يعقوب، من قضايا النحو واللغة، ص65

[3]- أحمد ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ج1، دط، 1997، ص145

[4]- عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، السيميائية، نظرية العامل، ظاهرة التعليق في الأفعال القلبية، اعتراضات ابن هشام، أزمة المصطلح اللساني، دار حمورابي للنشر، عمان الأردن،ط1 ، 2008، ص53

فهنا إشارة إلى العلاقة بين العامل والمعمول أي العامل واللفظ. والعامل في النحو هو ما يأثر في اللفظ فيجعله منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا أو مجزوما، فالعامل في بدايته كان ضربا من التعليل حيث أن أي تغيير يطرأ على آخر الكلمة المعربة هو بفعل العامل الذي له ارتباط وثيقا بالإعراب وعلاماته، من ضمة وفتحة وكسرة، وفي هذا الصدد يقول سيبويه: " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة كما يحدث فيه العامل، ولا شيء منها إلا منها إلا وهو نزول عنه. وبين ما بينما عليه الحرف بناءا لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[1]، ومن خلال هذا القول يتجلى لنا أن لكل عامل من العوامل أثرا في اللفظ أي هناك علاقة قائمة بين الإعراب والعامل وهي علاقة تأثير وتأثر. كما أجمع النحاة أنه مسبب الإعراب هو العامل " وهوما أثر في أخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي"[2].

## أراء العلماء في نظرية العامل بين التأييد والمعارضة (الرفض):

لقد أكثر النحاة القدامى والمحدثون الكلام عن العامل النحوي، وأقاموا حوله دراسات تناولت النظرية وأسسها وأصولها وقواعدها، ومشكلاتها وما خلفت من أثار وموقف النحات منه بين مؤيد ومعارض.

أمَّا القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا، ولم يخرج عن ذلك إلا نحوي أندلسي، هو **ابن مضاء القرطبي**، فقد أعلن صارخا رفضه للعامل النحوي، داعيا إلى إسقاطه آخذا بالظاهر اللغوي. تجنبا لتلك المتاهات التي أفرزها التفسير العاملي للّغة لا سيما في بابي الاشتغال والتنازع من التقديرات والمحذوفات التي تستغني عنها اللغة كل استغناء. وقد عبّر عن موقفه هذا في كتاب كتاب " **الرد على النحاة**" بقوله: "أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا

[1]-سيبويه، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1،ط3، 1988، ص65

[2]- عبد العزيز عبدو أبوع الله: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلام والطابع،طرابلس-الجماهرية، ج1،ط1، 1982، ص29

ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع[1]، ويرد عمل الرفع والنصب والجر والجزم إلى الله حين يقول:" وأمَّا مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات (يقصد حركات الإعراب) إنما هي فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان، كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأما بأن الألفاظ يحدّث بعضها بعضا فباطل شرعا، لا يقول به أحد العقلاء[2].

**فابن مضاء** في كتابه "الرد على النحاة" طبق نظرته من خلال بابي الاشتغال والتنازع ألغى فيها العامل والمعمول، معتمدا في ذلك على التعليلات المعنوية للأحكام النحوية وللحركات الإعرابية، باعتبارها بديلا لنظرية العوامل اللفظية والمعنوية التي تبناها النحاة العرب.

ومن المحدثين مِمَّن تلقف هذا الرأي وتبناه وتابعه في تحامله على نظرية العامل "**ابراهيم مصطفى**" الذي رأى في كتابه "**إحياء النحو**" أن الإعراب لا يجلبه العمل كما توهم القدماء ولا يكون السبب فب تفسير اختلاف العلامات الإعرابية، لأن للحركات في رأيه معان منوطة بها، فيجعل الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، حيث يقول:" فالإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم"[3].

و المتكلم لا تدل على شيء، وإنما هي حركة يميل إليها العرب كثيرا حين يذهبون مذهب الاستخفاف، كما تميل العامة إلى تسكين أواخر الكلمات، فنجده قد جعل الحركات الإعرابية علامات على المعاني النحوية.

**أما تمام حسَّان** فكان له رأي وسط، فهو لم يعترض على إعطاء الحركة الإعرابية دورا في بيان المعاني النحوية، وإنما اقتصر رفضه على إعطائها الدور الكامل في تأدية المعنى لأنه يرى أن الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية، وكان يرى أن الاهتمام

[1]- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء، الردُّ على النحاة، تح: محمد ابراهيم البنَّا، دار الاعتصام، 1979، ص70

[2]- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص69-70

[3]- ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص50

الذي أعطاه النحاة للعلامة الإعرابية والاتكال عليها يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص[1].

وقد رفض **تمام حسان** فكرة العامل النحوي غير أنه لم يرفضه بقسميه، وإنما ركز في رفضه على العامل اللفظي وفي هذا يقول: "لقد أنشأ النحاة للإعراب فكرة العامل النحوي وقال إن العامل إما أن يكون لفظي كأن يرفع الفعل فاعله وأن تجزم "لم" الفعل المضارع وإما أن يكون معنويا كارتفاع المبتدأ بالابتداء غير أن فكرة العمل النحوي على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تمكنها من إحداث تغير في أوضاع كلمات أخرى، هذا من ناحية العامل اللفظي أما العامل المعنوي فله شأن أخر"[2].

نلاحظ من خلال قوله أنه ينفي فكرة العامل اللفظي وينفي أن تكون للكلمات القدرة على إحداث الأثر في كلمات غيرها. ويتسنى لنا أن هذه النظرية لم تقنعه في تفسير العلاقات النحوية لهذا دعا إلى الاستغناء عنها ناقدا أيها.

وآت ببديل عنها يمكنه أن يفسر هذه العلاقات وأطلق عليه اسم" نظرية القرائن" لكن على الرغم من هذا الرفض الذي تلقته هذه النظرية من هؤلاء النحاة والباحثين إلا هناك من يؤيد فكرة العامل في النحو والاعتراف بها نذكر منهم **حمود عباس العقاد ومحمد عرفة وعبد الرحمان الحاج صالح.**

## عند حسن خميس الملخ:

ولأهمية نظرية العامل في النحو العريب يرى حسن خميس الملخ أنه لابد لمسالك البحث النحوي أن تمر بهذه النظرية، فهي أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي، وإن لم تكن هي الأرقى فهي نظرية تفسيرية تفسر ظاهرة الإعراب في العربية

[1]- **تمام حسان، اللغة** العربية معناها ومبناها، ص232
[2]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، **دار عالم الكتب**،ط1، 2000، ص170

ويعرفها بأنها اقتران بين عنصرين يسمى الأول منهما عاملا والثاني معمولا ولكل واحد منهما وظيفة، فوظيفة الأول طلب تقيد الثاني بالحكم الإعرابي الذي يناسب موقعه، ووظيفة الثاني التدليل على تنفيد طلب الأول بعلامة إعرابية تطلح أمارة على الحكم، وإن فكرة العامل الذي يفسر العلامة الإعرابية في المعمول تحولت إلى نظرية علمية انبنى عليها تفسير جمهور النحاة لظاهرة الإعراب في العربية، ومع أن جمهور النحاة يؤمنون بنظرية العامل، إلا أنهم تباحثوا كثيرا في العامل وتحديده، واختلفوا على مذاهب شتى أوصلها الاتفاق على نظرية العامل، ولعل سبب الاختلاف أن النحاة تجاوزوا الاتفاق على قانون يرشد إلى العامل في المعمول فقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، نحو "ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَراً " وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص **هشام بن معاوية صاحب الكسائي** على أنك إذا قلت ظننت زيداً قائما تنصب "زَيْدًا" بالتاء و "قائما" بـ "ظنّ". وذهب **خلف الأحمر** من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية[1] .

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل و المفعول جميعا فهؤلاء اتفقوا على نظرية العامل، لكن آرائهم تدل على عدم وجود قانون متفق عليه يرشد إلى العامل، لذلك فقد اقترح الملخ قانونا لتحديد نظرية، وهو أن العامل هو العنصر الذي إذا حذف اختل إعراب الكلام وسماه قانون التدمير، إذ يحل الدمار بالجملة عند حذف العامل أو الفعل، ويصبح الحذف وسيلة الاختبار في الاستدلال على العامل.[2]

. في حين ينظر ابن حبني إلى العامل على أنه هو المتكلم، ففي رأيه المتكلم عنما يتكلم أي كلمة معربة فهو الذي يحدث هذا الإعراب من نصب ورفع وجر.[3]

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص211-212
[2]- المرجع نفسه، ص 212-213
[3]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109

ويوافق **حسن الملخ** رأي البصريين في قولهم: أن العامل هو الفعل إذ أن رأي البصريين في نظره يبدو دقيقا، فإذا نظرنا إلى الجملة: عشق المزارع الأرض، فإننا نجد أنها تتكون من فعل وفاعل مرفوع ومفعول منصوب وعند حذف الفعل فإن الجملة ستصبح: المزارع الأرض، وهذه الجملة لا معنى لها مما يعني أن الجملة عند حذف الفعل قد تدمرت وهذا يدل على أن الفعل هو العامل الذي أوجد التفسير الظاهر لرفع الفاعل ونصب المفعول، وفي الجملة الاسمية نحو: الطقس معتدل، ظهرت العلامة الإعرابية على المبتدأ أو الخبر مما يشير إلى أنهما معمولان لعامل ما، اختلف النحاة في الاستدلال عليه، ولعل الصواب القول بالابتداء عاملا محذوفا في رفع المبتدأ، وقد أثبت الدكتور **عبد الرحمان الحاج صالح** وجوده باستعمال التناظر الرياضي كما في الجدول[1]:

| العامل | المعمول الأول | المعمول الثاني |
|---|---|---|
| Ø | زيدٌ | مجتهدٌ |
| إن | زيدًا | مجتهدٌ |
| كان | زيدٌ | مجتهدًا |

فهناك خانة فارغة تناظر "إن" و "كان" وهذا يدل على صحة القول بالابتداء أن ما يعرف بالعامل المعنوي غير الملفوظ به، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر أيضا مرفوع به ونلاحظ في الاستثناء وجود تلازم بين الأداة "إلا" والمستثنى المنصوب، لأن الأداة تخل بالجملة، فالاستثناء عامله هو الأداة لكن هذه الأداة غير مختصة بنصب الاسم بعدها أو الاكتفاء بالدخول على الاسم، لهذا عدها حسن الملخ عامل بالنيابة عن الفعل "استثني" وهذا ما جعله يقسم العامل إلى ثلاثة أنواع:

**العوامل اللفظية:** وهي الأصل في العربة كالفعل الذي يعمل في الفاعل ونائبه والمفعول به والمفعول فيه وغيرها، فحذف الفعل من الجمل التالية يلغي ظاهرة الإعراب المنتظم في كلماتها: عاد زيدٌ- ضرب زيدٌ سعيدًا- فهم سعيدٌ النحو فهما جيدًا، لهذا يعد

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 213-214

الفعل عامل في كل كلمة فيها، وهو عامل لفظي ملفوظ به في الجملة ومثله الحروف المختصة بالاسم أو الفعل المضارع، نحو "إن وأخواتها" في الدخول على الجملة الاسمية[1].

في حين لقي هذا النوع من العوامل الرفض من قبل الدكتور تمام حسان، كما أنه أيضا ينفي أن تكون للكلمات القدرة على إحداث الأثر في كلمات غيرها، فمن الممكن أن يقول عن" زيد" في "قام زيدٌ" أنه مرفوع بالفاعلية وليس بالفعل ذاته[2].

أي أنه مرفوع لأنه يؤدي دور الفاعل في الجملة، والفاعل يستحق الرفع، وأن تقول عن "زيدٌ قائم" أنه مرفوع بالابتداء، ولا يصح أن تقول أن المبتدأ أو الخبر ترافعا أي رفع كل منها الآخر، وأن تقول أن المبتدأ أرفع الخبر[3].

فمن خلال كلامه نلاحظ أنه ينفي فكرة العامل اللفظي، كما ينفي فكرة أن يعمل المبتدأ في الخبر فيرفعه.

## 2- العوامل المعنوية:

هي التي لا تظهر في الجملة لكن أثرها وهو الإعراب المنتظم يظهر في الجملة، فرفع المبتدأ اثر لعامل معنوي لا يظهر، وكذلك رفع الفعل المضارع وأثر لعامل معنوي لا يظهر في الكلام و الإستدلال عليه بالتناظر، كما يأتي:

| العامل | المعمول الأول | المعمول الثاني |
|---|---|---|
| Ø | يحضرٌ | زيدٌ |
| لم | يحضرْ | زيدٌ |
| لن | يحضرَ | زيدٌ |

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي،215-216

[3]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 110

فثمة خانة فارغة تناظر أداة الجزم "لم" والنصب "لن" وهي العامل المعنوي الذي أحدث الرفع في الفعل المضارع[1].

والملاحظ هنا أن رأي الملخ من رأي **سبويه**، حيث يرى **سبويه** أن العوامل المعنوية عاملان:

1-**الابتداء:** وهو العامل في رفع المبتدأ، قال **سبويه:** " وذلك قولك: فيها عبد الله قائما وعبد الله فيها قائما، فعبد الله أرتفع بالابتداء"[2].

وذلك قولك زيدٌ كم مرة رأيته؟ وعبد الله هل لقيته؟، وعمر هل لقيته، وكذلك سائر حوف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء.

2-**الوقع موقعا يصلح للاسم:** هو العامل في رفع الفعل المضارع. قال سبويه:" هدا وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها[3].

3- **العوامل النائبة عن معانيها:** وهي العوامل التي تتلازم مع دخولها دائما بالفعل أو بالقوة لحروف النداء التي تلازم المنادى، فالحرف "يا" هو العامل النائب عن معنى النداء، أي الفعل(أنادي) في قولنا: يا زيد...تمهل.

- يا طالب العلم –تمهل.

- بدليل أن النداء لا يصح إلا بهده الأداة وإذا حذفت(يا) فإنها تكون مقدرة، ولولا التقدير لم يجز أن تحذف، فدل هذا على إطراد وجودها، فكانت عاملا لكنها لما كانت غير مختصة بدليل خروجها للتنبيه عدت نائبة عن المعنى، وهو الفعل (أنادي) ونحو.

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص216
[2]-سبويه، الكتاب، ج2، ص88
[3]-سبويه، الكتاب، ج3، ص 9-10 في مسألة رافع المضارع، الانصاف، ج2، ص 549-550

– وسبب القول بالنيابة أن الفعل المقدر لا يجوز أن يظهر، وإن ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد كتحول النداء بعودة الفعل من إنشاء إلى خبر، ومن العوامل النائبة واو المفعول معه التي تنوب عن معنى المصاحبة، وأداة الاستثناء(إلا) التي تنوب عن معنى الفعل (استثني)[1].

[1]- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 21

# خاتمة

## خاتمة

وبعد أن وصل هذا البحث المتواضع نهايته نصل إلى عرض ما أفرزته دراستنا من نتائج وأفكار تكون خلاصة جامعة لهذا البحث ، وقد كانت كالتالي :

. إن علم النحو العربي كأي علم آخر لم يظهر فجأة ،وإنما كانت له إرهاصات وإشارات ومراحل مر بها حتى وصل إلى ما وصل إليه ، والتي قادها جيل من العلماء الذين نصبوا أنفسهم خدمة لهذا العلم الشريف ، الذي كان اشرف علوم العربية .

. كتاب التفكير العلمي في النحو العربي برهان علمي على أن النحو العربي قد استكمل شروط التفكير العلمي ، وصفاته في منهج الاستقراء ،والتحليل ،والتفسير .

. كتاب التفكير العلمي في النحو العربي محاولة أولى في فهم النحو العربي، وتاريخه، ونظرياته من وجهة نظر التفكير العلمي.

. النحو العربي منظومة استدلالية شاملة ،فلا تكتفي بالوصف والتصنيف ،وإنما تتجاوزه إلى ضروب الاستدلال العقلي المختلفة كالقياس والتعليل .

. الانتقال من القياس إلى التعليل كان من اجل البرهنة على صدق نتائج القياس، وإظهار انسجام عناصر القاعدة النحوية،وتماسكها .

. قسَم النحاة الكلم إلى ثلاث أقسام (اسم، فعل، حرف )، لكن النحاة المحدثون لم يقتنعوا بهذا التقسيم الثلاثي ودعوا إلى ضرورة إعادة النظر فيه، لأنه لا يفي بالغرض ويتجسد ذلك بوضوح في المحاولات الجادة التي أتوا بها ،فرأينا منهم من جعل التقسيم رباعيا ومنهم "مهدي المخزومي " الذي قسمه إلى :اسم،وفعل ،وأداة،وكناية .

. إن التقسيم الذي قام به سبويه والنحاة الذين بعده لم يكن عشوائيا أو تقليديا ،وإنما عمل عقلي توخوا فيه الدقة العلمية و الموضوعية والموثوقية ،وهي الصفات التي يجب أن تكون في شخصية علماء اللغة والنحو .

. الدكتور تمام حسان ينقد التقسيم القديم وتغييره بتقسيم سباعي جديد (اسم ،وصفة ،وفعل ،وضمير ،وخالفة ،وظرف ،وأداة ) يراعي مبدأ المبنى والمعنى .

. يعد العامل الفكرة الجوهرية التي تتأسس عليها نظرية النحاة ؛ فهو العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا ومعنى على غيره كجميع الأفعال العربية .

. اختلف النحاة حول نظرية العامل بين مؤيد ومعارض فكان من المؤيدين :عبد الرحمان الحاج صالح وعباس محمود ،أما من المعارضين فكان ابن مضاء وإبراهيم مصطفى وتمام حسان ،ورفضه لم يكن من فراغ وإنما لقناعته بقصور العلامة الإعرابية وعجزها عن تفسير المعاني النحوية الموجودة داخل الجمل والتراكيب .

. تطرَق الدكتور حسن خميس الملخ في كتابه التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء . التحليل . التفسير إلى العديد من القضايا النحوية منها:التفريق بين المعرب و النحوي، والنحو الثابت والمتغيَر ، وبين التفسير الصرفي والتفسير النحوي .

وأخيرا يمكن القول أن كتاب التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء . التحليل . التفسير لحسن خميس الملخ يعد من أهم الكتب النحوية الحديثة ، الذي قدم لنا النحو العربي على ضوء المنهج العلمي الحديث مستعينا باللسانيات والرياضيات .

لذا نرى بتكثيف الدراسة لهذا الكتاب لأهميته وقيمته العلمية فهو يشع بمعارف نحوية لسانية عديدة و حديثة ويتحفظ بثراء معرفي ذي قيمة كبيرة ،و نرجوا أن نكون قد وفقنا فيما سعينا إليه وهو إبراز علمية النحو العربي من خلال كتاب التفكير العلمي لحسن خميس الملخ ،بصورتها الصحيحة ،والله من وراء القصد ،والله وحده العلي العظيم ولي التوفيق .

# قائمة المصادر والمراجع

## الكتب العربية

### المصادر:


1. أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ، تح : محمد أبو الفصل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ط2 ،2009.
2. أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: محمد عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
3. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروني، ط2، 2006.
4. جمال الدين أبي الحسن القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، ط1،ج1، 1986.
5. أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر مصر.
6. أبو الحسن سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين والبصريين، تح : طه محمد الزيني، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، مصر، د ت.
7. ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود- محد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د ت
8. أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن مضاء، الرد على النحاة، تح : محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979.
9. ابن عصفور الاشبيلي، مثل المقرب، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الأفق المصرية، د ت
10. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، ج.1

11. أبو عمرو بن عثمان بن قنبر سبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط 1، د ت، ج 1، ج2، ج3.
12. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح : عمر فاروق الطباع، دار الكتب العلمية، ط 1، 1998، ج1.
13. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص ، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية مصر، ج1، ط2 ، 1952.
14. ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن حيان الأندلسي، تح: صلاح راوي، مصر، دار مرجان، ط2 ، دت،ج1.

**المراجع:**

1. ابراهيم مصطفى، احياء النحو، القاهرة، مصر ، ط2، 1992
2. أحمد أمين، ضحى الاسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط1 1987.
3. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 2008.
4. أمين بديع يعقوب، من قضايا النحو واللغة، د ط، د ت.
5. ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1958
6. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376.
7. بسام عبد الله طه حسين، التعليم المبني على المشكلات الحياتية وتنمية الفكر، دار المسيرة والتوزيع، عمان، ط1، د ت.
8. تمام حسان اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 2007.
9. تمام حسان، الخلاصة النحوية، دار عالم الكتب، ط1، 2000.

10. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهية المصرية العامة للكتاب، القاهرة ط2، 1979.
11. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2000
12. حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2002.
13. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط2، 1968.
14. عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية السيميائية نظرية العامل ظاهرة التعليق في الأفعال القلبية، اعتراضات ابن هشام، أزمة المصطلح اللساني، دار حمورابي للنشر، عمان الأردن، ط1، 2008.
15. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل منشورات الكتاب والتوزيع والإعلام والمطابع، طرابلس الجماهرية، ج1، ط1 1989.
16. عبد العليم إبراهيم، النحو الوظيفي، دار المعارف القاهرة، ط9، 1998.
17. عبد الله بن محمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، د ط، 1993.
18. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسية البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2006.
19. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، 1973.
20. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، 1979.
21. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1986.

22. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، د ت.
23. فخر الدين قباوة، التحليل النحوي وأصوله وأدلته، الشركة العالمية للنشر، مصر ، ط 1، 2002
24. فؤاد زكرياء، التفكير العلمي، عالم المعرفة، د ط، 1978.
25. فوزية محمود النجاحي، الاتجاهات الحديثة في تنمية التفكير والابداع( كيف يفكر طفلك)، دار الكتاب للنشر والتوزيع ، د ط، 2005.
26. كمال محمد خليل، سيكولوجية التفكير( برامج تدريبية واستراتيجية)، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2006.
27. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف القاهرة، مصر، ط 2، د ت.
28. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1، 1995.
29. محمد حسين آل ياسين الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط 1، 1980.
30. محمد حماسة عبد اللطيف، الابداع الموازي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2001.
31. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28،ج1993،1.
32. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي بيروت، ط2، 1989.
33. ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ج6، ط1، 2001.

**الكتب المترجمة:**

1. ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض، د ط، د ت.

**المعاجم:**

2. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت لبنان، د ت، د ط، ج2، ( مادة ح ل ل)
3. الفيروز آبادي، القاموس المحيط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، 2005، ( مادة ح ل ل)
4. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق، مصر، ط 4، 2004.
5. محمد الفارض بن منظور، لسان العرب، تح: خاد رشيد القاضي، دار الصبح بيروت لبنان، ج14، ط1، 2006.
6. محمد الفارض بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د ت، ج1، (مادة ح ل ل).
7. محمد الفارض بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د ت، ج3، (مادة قعد).
8. محمد الفارض بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د ت، ج9، (مادة عمل).
9. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1 1970.

**الرسائل الجامعية:**

1. الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة باتنة، 2009.

# فهرس

# الموضوعات

## فهرس الموضوعات

مقدمة: .....أ – ب

**مدخل: نشأة النحو وتطوره**

نشأة النحو وتطوره:..... 6

1/ نشأة النحو: ..... 6

2/ أسباب نشأة النحو: ..... 6

3/ واضع علم النحو: ..... 7

4/ تعريف النحو: ..... 8

لغة: ..... 8

اصطلاحا:..... 8

5/ مراحل الدرس النحوي: ..... 9

أ/مرحلة الوضع التكويني: ..... 9

ب/ مراحل النمو والإبداع:.....10

ج/ مرحلة النضج والكمال: .....11

د/ مرحلة الترجيح والتبسيط: .....11

**الفصل الأول: مصطلحات ومفاهيم**

11/ الاستقراء: .....14

1/ لغة: ..... 14
2/ اصطلاحا: ..... 14
أنواع الاستقراء: ..... 14
2/ التحليل النحوي: ..... 15
أ. لغة: ..... 15
ب. اصطلاحا: ..... 15
3/التفسير: ..... 16
أ. لغة: ..... 16
مفهوم العلم: ..... 18
مفهوم التفكير: ..... 20
مفهوم التفكير العلمي: ..... 20
مناهج التفكير العلمي: ..... 21
1/ المنهج المعياري: ..... 21
أ/ القياس: ..... 22
ب. التعليل: ..... 24
2/المنهج الوصفي: ..... 25
القاعدة: ..... 27

**الفصل الثاني: دراسة في كتاب التفكير العلمي في النحو العربي**

تمهيد: ..... 31

التعريف بالمدونة: ..... 31

ب التحليل: ..... 34

ج التفسير: ..... 35

المعرِب والنحوي: ..... 36

النحو المتغير والنحو الثابت: ..... 37

3:الطريق إلى تقسيم الكلمة: ..... 38

تفسير تقسم الكلم: ..... 42

أ.التفسير الصرفي: ..... 42

ب. التفسير النحوي: ..... 43

* تفسير أصول الإسم: ..... 44

1/ فصل الشكل عن المعنى: ..... 44

2/ الشبه: ..... 46

3/الشذوذ: ..... 47

4. نظرية العامل: ..... 47

خاتمة: ..... 58

قائمة المصادر والمراجع: ..... 61

الفهرس: ..... 67